جـــــامعة مولـــود معمـــري تيـــزي وزو

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السيـــاسية

قســـــم الحـــقوق

بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني

في إطار فرقة البحث (PRFU) :

الاستثمار في الطاقات المتجددة: استراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي في القانون الجزائري.

حوصلة أعمال الملتقى الوطني حول

ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لضمان الأمن الطاقوي في القانون الجزائري.

يوم: 2024/10/03 بجامعة مولود معمري.

الرئيس الشرفي للملتقى:

أد.بودة أحمد، جامعة مولود معمري.

مدير الملتقى:

أد. إقلولي محمد، جامعة مولود معمري.

مديرة المخبر:

أ.د.صبايحي ربيعة. جامعة مولود معمري.

رئيسة المشروع:

أد.أيت وازو زاينة، جامعة مولود معمري.

رئيسة الملتقى: أ.د أيت وازو زاينة. جامعة مولود معمري.

المقررة العامة للملتقى: أ.د.حمليل نوارة. جامعة مولود معمري.

تقرير أد. أيت وازو زاينة عن أشغال الملتقى.

تم بتاريخ 04 أكتوبر 2024 تنظيم الملتقى الوطني حول: **" ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لضمان الأمن الطاقوي، في القانون الجزائري" .**

أثار المشاركون من خلال أعمال الملتقى ضرورة تكريس الاليات القانونية و المؤسساتية المناسبة لتحقيق انتقال طاقوي فعلي وفعال ضمانا للأمن الطاقوي في الجزائر. كما أكدوا على أهمية تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة بالتحفيزات الإدارية والمالية خصوصا فيما يتعلق بمنح التراخيص،و توفير وتسهيل التمويل والقروض البنكية، و منح العقار الصناعي.

كذلك، من أهم التوصيات التي حملها الملتقى: نشر الوعي بأهمية الطاقات المتجددة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية مع ضمان الدعم المالي والفني للبحوث العلمية في مجال الطاقات المتجددة وإبراز دور الجامعة في مرافقة هذه التحولات الاقتصادية.

فاللجوء إلى الطاقات المتجددة خيار استراتيجي و من الموارد التي يمكن الاعتماد عليها خارج المحروقات.

الهيئة المشرفة على الملتقى .

رئيس اللجنة العلمية: أ.د/ إقلولي محمد. أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د/ تاجر محمد، أستاذ ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
2. أ.د/ كايس شريف، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
3. أ.د/ صبايحي ربيعة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
4. أ.د/ سعيداني ججيقة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
5. أ.د/ أولد رابح صافية، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
6. أ.د/ شيخ ناجية، أستاذة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
7. أ.د/ أيت وازو زاينة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو
8. أ.د/ سي يوسف كجار حورية، أستاذة، جامعة مولود معمري تيزي وزو
9. أ.د/ أمازوز لطيفة أستاذة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
10. أ.د/ معاشو نبالي فطة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
11. أ.د/ زيد المال صفية، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
12. أ.د/ إرزيل الكاهنة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
13. أ.د/ داودي أونيسة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
14. أ.د/ فتحي وردية، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
15. أ.د/ حسين فريدة، أستاذة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
16. أ.د/ حسين نوارة، أستاذة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
17. أ.د/ حمليل نوارة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

18.أ.د/ سعد الدين محمد، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

19.أ.د/ زايدي حميد، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

20.أ.د/ كسال سامية، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

21.أ.د/ مختور دليلة، أستاذ جامعة مولود معمري تيزي وزو.

22.أد/ قندوزي براهيم، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

23.أ.د/ شيخ أمناش صبرينة، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

24.أ.د/ بشوش علي، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

25.أ.د/ بن حملة سامي، أستاذ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.

26.أ.د./ شيعاوي وفاء، أستاذ، بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر.

27.أ.د/ بري نور الدين، أستاذ. جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

28.أ.د/ مسيردي سيد احمد، أستاذ محاضر أ. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

29.أ.د/ حساين سامية، أستاذ، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

30.د. زورورو ناصر أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

31.د. بلميهوب عبد الناصر، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

32.د. نعار فتيحة، أستاذ، محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

33.. د. نسير رفيق، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

34..د. براهيمي صفيان، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

35.د. عيلام رشيدة، أستاذ محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

36.د. سياد نبيلة، أستاذ محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

37.د. قنيف غنيمة، أستاذ محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

38.د. أوباية مليكة، أستاذ ة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

39.د.حابت أمال، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

40.د. عبد الدايم سميرة، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

رئيس اللجنة التنظيمية: أ. زقان نبيل، أستاذ مساعد أ. جامعة مولود معمري تيزي وزو.

أعضاء اللجنة التنظيمية:

1. د. عمورة عيسى، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو
2. د. موساوي ظريفة، أستاذة محاضرة "أ جامعة مولود معمري تيزي وزو.
3. د. دراني ليندة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
4. د.بوخرس بلعيد، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
5. د. قونان كهينة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
6. د. شيخ نبيلة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
7. د. أيت مولود سامية، أستاذة محاضرة أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
8. د. دحماني فريدة، أستاذة محاضرة ب، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
9. د. أيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة ب، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
10. د. ولد محمد محند شريف، أستاذة مساعدة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
11. أ. ياحي ليلى، أستاذة مساعدة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
12. د. أيت شعلال لياس، أستاذ مساعد "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
13. أ. لحراري ويزة، أستاذ مساعد "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
14. حميد زوينة، طالبة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

15.بلميهوب هجيرة، طالبة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

الهيئة التنسيقية للملتقى:

–د. بن نعمان فتيحة، أستاذ محاضر أ. جامعة مولود معمري تيزي وزو.

– د. دوان فاطمة، أستاذة محاضرة أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

–د.حامل صليحة،_أستاذة محاضرة ب، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

رئيسة الهيئة التقنية للملتقى: السيدة نعار شابحة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

إشكـــــاليــة الملتقى

يحتل موضوع توفير الطاقة محل اهتمام الدول، فمع زيادة الطلب عليها، واضمحلال مصادرها عبر العالم. وأمام التلوث البيئي الذي يهدد كوكب الأرض والحياة عموما، أصبح البحث على مصادر جديدة للطاقة بشكل يؤمن استمرار وجودها وأمانها مع ثباتها من أولويات الدول. فتحقيق التوازن بين توفير الطاقة والحفاظ على التوازن البيئي صار ضرورة ملحة. على هذا الأساس تبنت معظم دول العالم سياسات تهدف إلى البحث عن مصادر طاقات جديدة نظيفة غير ملوثة للبيئة، تكون ثابتة و متجددة.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى الحفاظ على أمنها الطاقوي حيث تلبي حاجياتها الاستهلاكية في إطار احترام البيئة و إعمالا لمبادئ التنمية المستدامة.

إن اشباع هذه الحاجة الطاقوية يقتضي بناء سياسة استثمار لتشجيع التوجه نحو الطاقات المتجددة. إن الاستثمار في المجال الطاقوي من مواضيع الساعة كونه يمس قطاعا إستراتيجيا حيويا وحساسا مثل قطاع الطاقة. فهو مجال يتعلق بالأمن و الاستقلال الطاقويين.

إن تكريس منحى اقتصادي في هذا السياق يقتضي تسخير الوسائل والآليات و البيئة القانونية والمؤسساتية والبشرية المناسبة لذلك. وإعداد كل المؤسسات الاقتصادية والشركاء الاجتماعيين لتبني هذا النمط المستحدث في الاستثمار بكل أبعاده لتعزيز استغلال الطاقات المتجددة بهدف تحقيق الأمن الطاقوي: **فكيف يمكن تفعيل الاستثمار في الطاقات المتجددة في القانون الجزائري لتكون مرافقا أو حتى بديلا للطاقة الناضبة بهدف**

تحقيق الأمن الطاقوي على المستوى الوطني لتغطية الاستهلاك الداخلي للطاقة وعلى المستوى الدولي لدعم صادرات البلاد خارج المحروقات مع خلق أسواق استثمار جديدة؟

محـــــاور الملتقى:

المحور الأول: إطار ضبط صناعة الطاقة في الجزائر.

المحور الثاني: متطلبات تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر.

المحور الثالث: الاليات القانونية و المؤسساتية للحوكمة الداعمة للاستثمار في الطاقات المتجددة في إطار السياسة الوطنية للتنمية المستدامة.

المحور الرابع: المؤسسة الاقتصادية كشريك لتحقيق الأمن الطاقوي في إطار الاقتصاد الأخضر.

أهداف الملتقى:

- الوقوف عند المفاهيم المرتبطة بالأمن الطاقوي.

-الوقوف عند الدور الذي تلعبه بعض مصادر الطاقة كالغاز و الطاقات الجديدة في مرافقة الانتقال الطاقوي ، خصوصا فيما يتعلق باللجوء إلى الطاقات المتجددة في الجزائر.

- عرض و ودراسة الاليات القانونية والمؤسساتية لتفعيل الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في إطار سياسة التنمية المستدامة.

- إظهار دور المؤسسة الاقتصادية بمختلف أشكالها، في المساهمة في تحقيق الأمن الطاقوي كفاعل في إطار الاقتصاد الأخضر.

- إظهار دور الطاقات المتجددة كثروة اقتصادية لدعم الصادرات خارج المحروقات.

شـــــروط المشـــــاركة

1. أن يتسم البحث بالتأصيل والحداثة، وألا يكون جزءا من مؤلف، أو مداخلة أو بحث سابق.
2. ألا يكون المقال المشارك به منشورا، أو تم الاشتراك به في ملتقى أو يوم دراسي سابق.
3. أن ينصب البحث في أحد محاور الملتقى.

4. تقبل المداخلات في اللغتين العربية والأجنبية ولا تقبل المداخلات المشتركة.

5. تحرر المقالات بطريقة علمية وفقا للقالب الذي وضعته هيئة الملتقى.

6. ألا تقل المداخلة عن 10 صفحات وألا تتعدى 20 صفحة بما فيها قائمة المراجع.

7. تحرير المداخلة بخط: **Simplified Arabic** للغة العربية، حجم **14**، و**Times New Roman** للغة الأجنبية، حجم **12**.

مـواعيــد مـهـمــة.

1. آخر أجل لاستقبال الملخصات: 2024/07/20.

2. تاريخ الرد على طلبات المشاركة المقبولة: 2024/07/30.

3. آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة:2024/09/10.

البريد الالكتروني للملتقى:

energies.renouvelables24@ummto.dz

البرنامج.

الجلسـة الافتتاحيـــة: من الساعة 08.30 إلى الساعة 09.15.

الـــــــرابط الأول:

- استقبال الضيوف والمشاركين.

- كلمة السيدة رئيسة الملتقى: أ.د. أيت وازو زاينة.

-كلمة السيد رئيس اللجنة العلمية: أ.د. اقلولي محمد.

- كلمة السيدة مديرة المخبر: أ.د. صبايحي ربيعة

- كلمة السيد عميد الكلية : أ.د. اقلولي محمد

- كلمة السيد مدير جامعة تيزي وزو: أ.د بودة أحمد.

الإعلان الرسمي عن افتتاح فعاليات الملتقى.

إستراحة

الـــــــرابط الأول:

الجلسة الأولى : 09.15----10.10

رئيس الجلسـة: أ.د. تاجر محمد.

	المتدخل	الرتبة العلمية	الجامعة	عنوان المداخلة
9	أد. إرزيل الكاهنة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	ضوابط النشاط الطاقوي في ضوء القانون الجزائري.
9	أ د. سعيداني	أستاذ	جامعة تيزي وزو	الضوابط الدستورية للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر.
9	أ د. اقلولي محمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو	الطاقات المتجددة في ظل قانون 22-18 المتعلق بالاستث
9	د. بن فطوم فتحي	طالب دكتوراه	جامعة الأغواط	aboration et la mise en œuvre des politiques énergétiques
9	أ د. اقلولي ولد رابح صافية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	الطاقات المتجددة: طاقة بديلة لدعم الأمن الاقتصادي وتحقيق الأ بالجزائر
1	أ د.فتحي وردية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	عن دور لجنة ضبط الكهرباء ة الغاز في ضبط صناعة الطاقة و

1	السيد اسياخم مراد	ممثل محافظة الطاقات المتجددة والفعالية	الجزائر	cité énergétique et l'investissement durable en Algérie.
	توازي لامية	ممثل شركة Green Energy	الجزائر	né du solaire en Algérie. Retour d'expérience.

الجلسة الثانية :10h-30----11h-55

رئيس الجلسـة: أ.د. كايس شريف

	أ.د شيخي مراد	ممثل وزارة البيئة والطاقات المتجددة	الجزائر	الإستثمار في الطاقات المتجددة دعامة للإقتصاد الوطني وض الطاقوي: الاليات القانونية و المؤسساتية.
	د. سيماوي سماعيل	مدير البحث بمركز تطوير الطاقات المتجددة ، بوزريعة.	الجزائر	الانتقال الطاقوي لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر.
	أ.د قندوزي إبراهيم	أستاذ	جامعة تيزي وزو	u gaz naturel dans la transition énergétique : le positionnement de l'Algérie
	أ.د بشوش علي	أستاذ	جامعة تيزي وزو	ies renouvelables et la transition énergétique .état des lieux
	أ.د بن حملة سامي	أستاذ	جامعة الاخوة منتوري – قسنطينة	حرية الاستثمار في الطاقات المتجددة : أي مكانة في قانو
	د. بن معمر سفيان	أستاذ محاضر ب	جامعة تيزي وزو	تحولات الأمن الطاقوي في الجزائر تحت تأثير توجهات الا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي : مقارنة بين المتطلبات
	أد. حمليل نوارة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	دعم الابتكار في الطاقات المتجددة بجامعة مولود مع
	أ.د مخلوف سعيد	أستاذ	جامعة تيزي وزو	s décarbonnées pour une transition e. Application : Projets innovants dans les olaires
	د.كسيلي ايدير	PhD	جامعة تيزي وزو	-eau solaire : l'énergie solaire au service du .secteur tertiaire

الجلسة الثالثة.12h-00----13h-25

رئيسة الجلسة: أد.إرزيل الكاهنة

1	أ.د. زيد المال صفية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	الطاقات المتجددة بين حماية البيئة و تحقيق الأمن الطاقو
1	Pr. ZIRMI Rachid	أستاذ	جامعة تيزي وزو	.Aperçu sur les énergies renouvelables
1	Boutellis Sid Ai	أستاذ محاضر أ		Solar Energy in Algeria-A brief overview
1	د.قنيف غنيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	الاستثمار في مجال البنى التحتية لدعم المشاريع الخضراء المعوقا
1	أد. صبايحي ربيعة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة في ترقية النسيج العمراني: ب العصرنة و أبعاد التنمية المستدامة.
1	د. موزاوي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	دور الشركاء الاجتماعيين في إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخض الأمن الطاقوي
1	حاتم مولود	أستاذ مساعد ب	جامعة تيزي وزو	التحفيزات الجبائية والفرص التمويلية للمؤسسات الناشئة الخضراء الجزائري
1	د.صديقي عبد الرحمان	أستاذ باحث	جامعة تيزي وزو	itance spécialisée dans les énergies renouvelable rie : dynamiques d'émergence et perspective de marché
1	د. قني سعدية	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	تمويل الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة لمشاريع الطاقات الم للقانون الجزائري

الرابط الثاني.

الورشة الأولى: .12h-15----10h-30

رئيسة الورشة : أد.أيت قاسي حورية.

	المتدخل	الرتبة العلمية	الجامعة	عنوان المداخلة
1	د. سياد نبيلة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	on énergétique en Algérie : un enjeu nable pour l'atteinte des objectifs de l'accord de
1	د. بدري عادل	طالب دكتوراه	جامعة تيبازة	الأمن الطاقوي في الجزائري بين الحماية البيئة والطاقات المتجددة
1	د. نعار فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة

1	أ.د حسين نوارة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	الاستثمار في الطاقات المتجددة آلية لاستدامة الأمن الطا
1	د. بلعبدلي عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	تعزيز الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار في الطاقات المتج الأمن الطاقوي.
1	د. دحماني العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	محددات ومتطلبات تحقيق الأمن الطاقوي الدولية و الوطنية في
1	زقان نبيل	أستاذ مساعد أ	جامعة تيزي وزو	ance responsabilité professionnelle : sécuriser les s des énergies renouvelables pour une transition
	د. كرمي ريمة	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	الاستثمار في الطاقات المتجددة تحقيقا لاستدامة طاقوية وتكيف
	د. حابت أمال	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المس
	د. عبد الحميد عائشة	أستاذ محاضر أ	جامعة الطارف	التوجه القانوني للجزائر الى الطاقات المتجددة لتحقيق الأمن
	Guergour Maher	Etudiant	UMMTO	resentation d'un propjet Start-up " Puravita ion de algues pour la production d'énergies verte '' d'hydrogène propre
	الإلتحاق بقاعة المحاضرات للمناقشة العامة			

الرابط الثالث

الورشة الثانية : 12h-15----10h-30

رئيس الورشة: د. بن نعمان فتيحة

	المتدخل	الرتبة العلمية	الجامعة	عنوان المداخلة
1	بلعريف رشيد	أستاذ	جامعة الشلف	السياسة الطاقوية في الجزائر لتحقيق الأمن البيئ : الإستراتيجية وال
1	د. درعي عبد المالك	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	ضمان الأمن الطاقوي في الجزائر و اعتبارات الحد من التغيرات الم
1	د. عمورة عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	أهمية الاستثمار في الاقتصاد الأزرق ودوره في دعم الأمن الطاقو
1	أ.د شيخ ناجية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأمن الطاقوي
1	د.أوشن ليلة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	الاطاقات المتجددة في الجزائر بعد تنموي مستندام لمرحلة ما بعد في الفرص والتحديات)
1	د. بنابي سعاد	أستاذة محاضر أ	جامعة الجلفة	الاستثمار في الطاقات المتجددة وفرصة تحقيق التنمية المستدامة ف

	د. بن نعمان فتيحة	أستاذة محاضر أ	جامعة تيزي وزو	التجربة التونسية في استغلال الطاقة الشمسية لتعزيز الأمن ا
	د.حاج محند فضيلة	أستاذة محاضر أ	جامعة معسكر	إحلال الطاقات المتجددة ودورها في إنجاح الانتقال الطاقوي: الج
	حميد زوينة	طالبة دكتوراه	جامعة تيزي وزو	الاستثمار في الطاقات المتجددة حتمية لتحقيق الأمن الطاقوي في
1	د. لحراري شالح ويززة	أستاة محاضرة ب	جامعة تيزي وزو	مركز الطاقات المتجددة ضمن قانون الاستثمار رقم 22-18.
1	أ.د حساين سامية	أستاذ	جامعة بومرداس	حواجز الاستثمار في الطاقات المتجددة.
	الإلتحاق بقاعة المحاضرات للمناقشة العامة.			

الرابط الرابع

الورشة الثالثة: 12h-05----10h30.

رئيس الورشة: د.نسير رفيق.

	المتدخل	الرتبة العلمية	الجامعة	عنوان المداخلة
1	د. شيخ نبيلة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تيزي وزو	ppement des énergies renouvelable en Algérie : perspectives a l'horizon 2030.
1	د. ساحلي يوسف	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو	دور الطاقات المتجددة في تعزيز الأمن الطاقوي في اطار التنمية ال
1	د.نسير رفيق	أستاذ محاضرأ	جامعة تيزي وزو	حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة
1	بوكلي حسن نريمان	طالبة دكتواره	جامعة عين تيموشنت	الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق الامن الطاقوي
1	لزرق أمال	متصرف مستشار لدى	جامعة وهران	الاليات القانونية للاستثمار في الاقتصاد الاخضر و الطاقات الم
1	د. أوباية مليكة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تيزي وزو	اليات تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل القانون 22- بالاستثمار.
1	د. زرورو ناصر	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	الاستثمار في في الطاقات المتجددة في مجال المباني الخضراء الاستدامة العمرانية.
1	أ.د.أيت وازو زاينة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	في استعداد البيئة الاقتصادية الوطنية لاحتواء اللجوء إلى الطاقات قراءة بين النص و الواقع.
1	د. عيلام رشيدة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تيزي وزو	الطاقة المتجددة و تعزيز الأمن الغذائي في التشريع الجزائ

1	حمودة وحيدة	طالبة دكتواره	جامعة قالمة	تكريس الحماية القانونية للبيئة الية لضمان تحقيق الأمن الطاقوي ف
	الالتحاق بقاعة المحاضرات للمناقشة العامة			

الرابط الخامس: **الورشة الرابعة:** **12h05----10.30**

رئيسة الورشة:د. عبد الدايم سميرة

	المتدخل	الرتبة العلمية	الجامعة	عنوان المداخلة
1	د.عبد الدايم سميرة	أستاة محاضرة أ	جامعة تيزي وزو	الطاقات المتجددة بين السياسة التشريعية و تحقيق التنمي
1	د. دراني ليندة	أستاة محاضرة أ	جامعة تيزي وزو	الانتقال الطاقوي أولوية استراتيجية في الجزائر لتجسيد الح
1	د.عبد الله ليندة	أستاة محاضرة أ	جامعة جيجل	الاستثمار في الطاقات المتجددة حماية البيئة والتنمية المستدامة : أ تشريعية ثلاثية الأبعاد.
1	د.دحماني فريدة	أستاة محاضرة أ	امعة تيزي وزو	اليات تحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر
1	ولد علي ابراهيم	طالب دكتوراه	جامعة الأغواط	ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة كآلية لضمان الأمن الطاقوي الجزائري
1	بشور رزيقة	طالبة دكتوراه	جامعة تيزي وزو	الطاقات المتجددة كبديل عن الطاقات الأحفورية لتحقيق الأمن
1	د. ايت يوسف صبرينة	أستاذ محاضر ب	جامعة تيزي وزو	دور الطاقات المتجددة في استدامة السياحة الخضراء
1	د. براهيمي سفيان	أستاذ محاضرأ	جامعة تيزي وزو	معوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة
1	د.أرتباس نذير	أستاذ محاضرأ	جامعة تيزي وزو	مساهمة الاليات القانونية في ترقية الاستثمار في الجزائر
1	Fettache Djamila Kaci Sarah	Etudiantes	UMMTO	Présentation d'un projet Start-up « Sun lead »
	الالتحاق بقاعة المحاضرات للمناقشة العامة			

المناقشة العامة.

قراءة التوصيات.

وجبة الغذاء.

نظرة حول التأطير القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر

أ.د إرزيل الكاهنة

أستاذ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص:

تعتبر الطاقة مصدر حيوي لاقتصاد أية دولة. فهي تعبر عن تلك الثروة المتعلقة باستغلال الكهرباء والغاز كمصطلح تقليدي. لكن بحكم أن هذه الأخيرة خاضعة للتقلبات في الأسواق العالمية بالنظر الى كونها ثروات غير قابلة للتجديد، فانه كان لزاما البحث عن طاقة أخرى بديلة عنها في إطار مفهوم مستحدث وهو الانتقال الطاقوي من استغلال وإنتاج واستخدام الطاقة التقليدية القابلة للزوال إلى استغلال واستخدام الطاقة البديلة سميت بالطاقة المتجددة أو النظيفة باعتبارها طاقة أبدية وصديقة للبيئة.

هذا المسعى هو شعار الحكومة الجزائرية التي شرعت في تجسيد برنامج اقتصادي ينصب في إحدى جوانبه على الانتقال الطاقوي وتحقيق الأمن فيه وهذا بالبحث عن موارد متجددة وبالأخص الطاقة الشمسية والماشية والهوائية والحرارية باعتبارها طاقات غير قابلة للزوال من خلال وضع إطار عام يجسد هذا المعنى. تطبيقا لذلك نبحث في هذه الورقة البحثية عن مدى وجود تأطير قانوني حقيقي يكرس الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة تحقيقا للأمن الطاقة؟

في سبيل الإجابة على هذا التساؤل تم إتباع التقسيم التالي للمداخلة من حيث :

أولا: البحث في طبيعة النصوص القانونية المكرسة للطاقات المتجددة

ثانيا: مضمون النصوص القانونية المنظمة للطاقات المتجددة.

الضوابط الدستورية المدعمة للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر.

أ.د/ سعيداني لوناسي ججيقة
أستاذ. كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري – تيزي وزو.

الملخص:

يعتبر النفط المصدر الأساسي للطاقة لاسيما في الدول النامية والمصدر الأساسي أيضا لإقتصادياتها. وبسبب عدم استقرار اقتصاديات العالم من جهة والأضرار البيئية الناتجة عن الاستغلال المفرط للنفط تبنت الدول منها الجزائر استراتيجية في الطاقة والتوجه التدريجي نحو الطاقات البديلة المستدامة وترقيتها.

سعت الجزائر للاهتمام بمسألة الاقتصاد في الطاقة، فمنذ الثمانينات ظهرت العديد من النصوص القانونية، أهمها القانون 04-05 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. أما دستوريا، عرف موضوع التنمية المستدامة مرحلتين، الأولى كان التكريس ضمنياً فقط في كل من دستور 1963، دستور 1976 ودستور 1989 وحتى دستور 1996 قبل تعديله سنة 2016، أما المرحلة الثانية فتمتد من التعديل الدستوري لسنة 2016، أين كرس صراحة موضوع التنمية المستدامة وذلك سواء في ديباجة الدستور أو في متن الدستور، كما عمل التعديل الدستوري لسنة 2020 على تدعيم التنمية المستدامة وضمان بيئة سليمة للمواطنين.

سنقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال محورين:

المحور الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لتوجه نحو الطاقات المتجددة

المحور الثاني: التكريس الدستوري الصريح للتنمية المستدامة.

الطاقات الممتجددة في ظل القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار.

أد. اقلولي محمد.

أستاذ.

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري.

الملخص:

بشكل القانون رقم 22-18 اطارا قانونيا جديد للاستثمار في عدة مجالات على غرار مجال الطاقة والطاقات المتجددة التي تعد من القطاعات الهامة و الحيوية والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من البلدان تواجه تحديات كثيرة منها ما يتعلق بأمنها الطاقوي، وما يتعلق بدخولها و استفادتها من الحصص السوقية العامية في ظل تزايد الوعي العالمي بأهمية حماية البيئة والتصدي للتغيرات المناخية.

في هذا السياق، صدر القانون 22-18 ليعتبر خطوة هامة نحو تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة حيث يوفر اطارا جاذبا للاستثمار من جهة و هدفا لتنويع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. وطلك من خلال فتح المجال على الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

يعد هذا النوع من الاستثممارات استثمارا بالغ الأهمية و ذو أولوية، منحه القانون نظاما تحفيزيا يسمى بنظام القطاعات وهو ما دفعنا إلى البحث عن نظام التحفيزات التي جاء بها القانون 22-18 و هل هي كافية لترقية هذا القطاع ليكون بديلا للقطاعات التقليدية؟

L’élaboration et à la mise en œuvre des politiques énergétiques

1/ Fathi Benfattoum[*]

Université de Laghouat(Algérie)

Résumé :

Élargir l’accès aux services énergétiques est un défi majeur qu’il faut relever de manière stratégique, globale et intégrée, afin de contribuer à la réalisation des objectifs du Sommet du Millénaire et des engagements du Plan de mise en œuvre de Johannesburg adopté au Sommet mondial pour le développement durable. Bien que ce soit aux gouvernements qu’il incombe avant tout d’agir à cet égard, on reconnaît de plus en plus que l’implication des parties prenantes concernées aux diverses étapes de la planification et de la mise en œuvre des politiques et des stratégies facilite les choses et offre de meilleures garanties de viabilité qu’une approche unilatérale.

[*] Auteur correspondent : Fathi Benfattoum.

الطاقات المتجددة: طاقة بديلة لدعم الأمن الاقتصادي و تحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر.

اقلولي/ أولدرابح صافية
أستاذ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري – تيزي وزو.

الملخص:

تتصدر الجزائر قائمة الدول العربية و الإفريقية الرائدة في التحول نحو الطاقات المتجددة، مستفيدة من ثرواتها الطبي–عية. في هذا الإطار وضعت الجزائر سياسة وطنية لتعزيز هذا القطاع، مع التركيز على تحقيق التنمية التي تربط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة و ذلك حفاظا على الأمن الطاقوي وتحقيقا للأمن الاقتصادي، الذي يعد ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. الأمر الذي جعلنا نتساءل عن مدى مساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق الأمن الاقتصادي و الطاقوي ، وتحقيق التنمية المستدامة. للإجابة على هذا التساؤل، يكون من خلال دراسة الإطار القانوني للطاقات المتجددة، وتسليط الضوء على تعريفها ومميزاتها ومصادرها(المحور الأول). ثم تبيان مساهمتها في تحقيق الأمن الاقتصادي والطاقوي، من خلال اعتمادها كمصدر للتنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحوها، وتحقيق الأمن الطاقوي الذي يمثل عن–صراً جيوستراتيجياً هاماً يعكس سيادة الدولة وقوتها (المحور الثاني).

عن دور لجنة ضبط الكهرباء و الغاز في ضبط صناعة الطاقة و تحقيق الأمن الطاقوي.

أد.فتحي وردية.

أستاذ.

كلية احقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص :

يعد موضوع الطاقات المتجددة من أبرز التحديات والرهانات المطروحة على طاولة حكومة أي دولة لاسيما إمكانية نفاذها خصوصا وأن أغلب هذه الطاقات دات المصدرالأحفوري، ناهيك عن المشاكل الناتجة عن استخدامها فكان البحث عن طاقة بديلة نظيفة ومستدامة تسمح بضمان الأمن الطاقوي والبيئي أمرا حتميا، فالتحول نحو استخدام الطاقات المتجددة استراتيجية تكرس إدراج البعد البيئي في جميع القطاعات وتحقيق التنمية المستدامة.

يقتضي الاهتمام بالطاقات المتجددة وضع نظام قانوني يضمن الاستثمارالأمثل فيها بما يحقق الانتقال الطاقوي المتميز. وتعد الجزائرإحدى دول العالم التي وضعت استراتيجية وطنية تعمل على تحقيق الانتقال الطاقوي الشامل والمستدام من خلال دعم وترقية الطاقات المتجددة فيها.

أمام اتجاه الجزائر إلى دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة وضمان الأمن الطاقوي كان لا بد من التساؤل عن مدى اخضاع هذه الصناعة المتجددة للضبط باعتباره من الانشطة الاقتصادية الاستراتيجية بل الألية الجوهرية لتحقيق الأمن الطاقوي؟ الأمر الذي تم التطرق إليه في محورين الأول خصص أهمية الطاقات المتجددة وصناعة الطاقة في تحقيق الأمن الطاقوي والثاني أليات تدخل لجنة ضبط الكهرباء والغاز في صناعة الطاقة والطاقات المتجددة بصفة خاصة./

Les énergies renouvelables et la transition énergétique : état des lieux.

Professeur BECHOUCHE Ali
Département Electrotechnique
Faculté de Génie Electrique et Informatique
Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou

La transition énergétique désigne le passage d'un système énergétique basé principalement sur les énergies fossiles vers un système plus durable, intégrant une part croissante d'énergies renouvelables. Ce processus est motivé par des enjeux environnementaux, économiques et sociaux, notamment la lutte contre le changement climatique, la réduction des émissions de gaz à effet de serre et l'amélioration de la sécurité énergétique.

Les énergies renouvelables, telles que l'énergie solaire, éolienne, hydraulique, géothermique et la biomasse, jouent un rôle clé dans cette transition. Elles présentent plusieurs avantages majeurs : elles sont inépuisables à l'échelle humaine, respectueuses de l'environnement et contribuent à diversifier les sources d'énergie. En outre, elles sont particulièrement prometteuses dans la réduction de la dépendance aux énergies fossiles, qui sont responsables d'une grande partie des émissions de CO2 mondiales.

À l'échelle mondiale, les énergies renouvelables connaissent un développement rapide. En 2020, environ 29 % de la production mondiale d'électricité provenait de sources renouvelables. Parmi celles-ci, les énergies solaire et éolienne ont montré la plus forte croissance. Les coûts de production de l'électricité solaire et éolienne ont diminué de manière significative grâce aux avancées technologiques, rendant ces solutions de plus en plus compétitives face aux sources d'énergie conventionnelles. En parallèle, l'hydraulique reste la principale source d'énergie renouvelable au niveau mondial en termes de capacité installée, mais sa croissance est désormais plus limitée en raison de l'épuisement des sites propices à de nouveaux grands barrages. L'énergie géothermique et la biomasse, bien que moins répandues, représentent des solutions intéressantes dans certaines régions. Malgré ces progrès, plusieurs défis demeurent pour une transition énergétique réussie. Parmi eux, la variabilité de certaines sources d'énergie, comme l'éolien et le solaire, pose des problèmes de stockage et de gestion des réseaux électriques. Le développement de technologies de stockage de l'énergie, telles que les batteries ou le stockage par air comprimé, est donc crucial pour assurer une alimentation continue et fiable. De plus, le coût des infrastructures nécessaires à l'adaptation des réseaux électriques (smart grids, interconnexions, etc.) reste un obstacle important. Un autre défi majeur réside dans l'intégration des énergies renouvelables dans les politiques énergétiques nationales et internationales. Les États doivent élaborer des stratégies et des incitations adaptées pour encourager l'investissement dans les infrastructures nécessaires, tout en garantissant une transition juste pour les secteurs et les régions les plus dépendants des énergies fossiles.

La transition énergétique, bien que porteuse d'opportunités considérables, nécessite un effort concerté entre les gouvernements, les entreprises et la société civile. Les énergies renouvelables sont au cœur de ce processus, et leur adoption croissante est essentielle pour atteindre les objectifs climatiques mondiaux. Toutefois, pour qu'elle soit véritablement réussie, il faut surmonter les défis technologiques, économiques et sociaux liés à leur déploiement et à leur intégration dans le système énergétique mondial.

حرية الاستثمار في الطاقات المتجددة: أي مكانة في قانون المنافسة؟

أد/ بن حملة سامي

أستاذ

مخبر العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق

جامعة قسنطينة1 الاخوة منتوري.

الملخص:

تشكل حرية الاستثمار أحد أهم الحريات الاقتصادية المكرسة دستورا، كما يشكل الاستثمار في الطاقات المتجددة أحد أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات غالبية الدول لما تلعبه الطاقات المتجددة اليوم من دور فعال في تلبية حاجيات القطاعات الاقتصادية من الطاقة، و التي أصبح اللجوء إليها و استخدامها حتمية لا مفر منها كونها أضحت تشكل بديلا عن الطاقات التقليدية، فضلا عن كونها صديقة للبيئة و غير مكلفة، لذلك حضيت أسواق الطاقات المتجددة بعناية خاصة ضمن تشريعات المنافسة الحديثة تشجيعا منها لحرية المبادرة و الاستثمار و كذلك المنافسة ضمن هذا المجال الحيوي، فضلا عن ادراجها ضمن استثناءات قانون المنافسة التي تضعها ضمن أهداف قانون المنافسة بما يحقق الفعالية الاقتصادية و ترقية معيشة المستهلكين.

تأتي هذه الدراسة لتقف على مدى اهتمام المشرع الجزائري بحرية الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة ضمن قانون المنافسة الجزائري بصفة عامة، ومدى اعتبار منتجات الطاقات المتجددة تندرج ضمن استثناءات قانون المنافسة سواء ارتبط ذلك بمفهوم المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو ضمن مفهوم المصلحة العامة.

الابتكار قي مجال الطاقات المتجددة في جامعة مولود معمري

الأستاذة الدكتورة حمليل نوارة .

أستاذ.

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

مديرة مركز دعم الابتكار والتكنولوجيا بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

الملخص:

يتناسب تنامي الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة تناسبا طرديا مع تنامي وارتفاع الابتكارات العلمية التكنولوجية في ذات المجال. لذا تتوجه العديد من الدول المتقدمة التي تشجع وتدعم الابتكار في الطاقات المتجددة، لتحقق الطفرة العلمية والتميز في هذا المجال مما يجعلها السباقة الى تنميتها واستثمارها في الأسواق المحلية والدولية. استراتيجية تحقق لها الامن الطاقوي بعد ان كانت دول مستوردة للطاقات الاحفورية التقليدية ، لتتحول الة مصدرة تكنولوجيات الطاقات المتجددة.

أراد المشرع الجزائري تأطير انتاج واستثمار الطاقات المتجددة بموجب القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة، الناتجة عن الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهربائية، طاقة الحرارة الجوفية، الطاقة الحيوية وغيرها.

يعتمد التحول الطاقي في مصادره المختلفة على خلاصة الأبحاث العلمية الأساسية RECHRCHES FONDAMENTALESوالأبحاث التطبيقية RECHERCHES APPLIQUEES والابتكارات التكنولوجية التي تظهر بعد ملاحظة المشاكل التقنية التي تقترح لها حلولا تقنية بأقل التكاليف .

قد يكون الابتكار مغلقاً يعتمد على الخبرات الداخلية للشركة التي توظفها في قسم البحث و التطوير département recherche et développement، او ابتكاراً

مفتوحاً، OPEN INNOVATION بترقب الأبحاث العلمية و المؤسسات الناشئة التي تقدم لها حلولا ابتكارية في مجال الطاقات المتجددة مقابل تمويل ابحاثها والاستثمار فيها.

تشجع جامعة مولود معمري البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة باعتبارها من الأولويات الوطنية طبقاً لتوجيهات الوزارة الوصية، وهذا ما استنبطناه من خلال عدد المذكرات والرسائل الجامعية في هذا التخصص، بالإضافة الى العديد من مشاريع البحث بمختلف صيغها في مختلف مخابر و كليات جامعة مولود معمري.

للإشارة فانه تم تسجيل ومرافقة العديد من المشاريع المبتكرة في مجال الطاقات المتجددة بحاضنة الاعمال بجامعة مولود معمري، بالإضافة الى تسجيل براءات اختراع لمشاريع ذات الصلة بالطاقات المتجددة.

انهينا هذه المداخلة بجملة من التوصيات اهمها ضرورة شجيع الأبحاث في مجال الطاقات المتجددة، و دعم هذه المخابر عن طريق رفع ميزانياتها، كذلك ضرورة تثمين المشاريع المبتكرة في الطاقات المتجددة لتجسيدها في ارض الواقع بتعاون كل الواجهات الجامعية لا سيما المؤسسة الفرعية لجامعة مولود معمري.

الطاقات المتجددة بين تحقيق الأمن الطاقوي ومكافحة آثار تغير المناخ العالمي

أ. د/ زيد المال صافية.

أستاذ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مولود معمري – تيزي وزو.

الملخص:

كانت ولاتزال الطاقة موردا أساسيا لتطور الدول لما لها من دور حيوي في عملية التنمية بمختلف مجالاتها وأبعادها، ونظرا للحاجة الملحة للطاقة والأثار السلبية لبعض أصنافها، كالنفط والغاز والفحم (الطاقة التقليدية أو الأحفورية) التي تعرف على أنها مصادر الطاقة غير المتجددة والنابضة والموجودة بكميات محدودة في الطبيعة والتي يعد اس–تخدامها ضارا بالبيئة وبالإنسان واحتراقها يؤدي إلى انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون الضار، وبسبب ال–اعتماد المطلق على هذه الطاقة أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري التي أثرت بشكل ملحوظ على حياة كل الكائنات من انسان و حيوان ونبات.

من هنا بدأ الاهتمام بإيجاد مصادر ب–ديلة للطاقة تسهم في توفير الطاقة وتخفيض نسبة الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة والطبيعة، فانطلق–ت الجهود الدولية والمحلية في العالم للمساهمة في ابتكار طرق حديثة في انتاج الطاقة باستعمال عناصر– البيئة الطبيعية، والتي تشكل مصدرا نظيفا مستداما للطاقة كفيلة للحد من تغير المناخ و مخاطره وبالت–الي تعزيز التنمية المستدامة، في هذا الاطار يهدف البحث إلى تحليل الدور الذي يمكن أن يؤديه است–خدام الطاقة المتجددة في مكافحة أثار تغير المناخ لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الطاقوي .

الطاقات المتجددة بين تحقيق الأمن الطاقوي ومكافحة آثار تغير المناخ العالمي

د/ قنيف غنيمة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مولود معمري – تيزي وزو.

الملخص:

يُعد الاستثمار في البنى التحتية لدعم المشاريع الخضراء ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر، تقليل الانبعاثات الكربونية، وحماية الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يواجه هذا النوع من الاستثمار العديد من المعوقات، مثل ارتفاع تكاليف المشاريع، غياب السياسات الداعمة، نقص التمويل، وضعف الابتكار التكنولوجي.

تتبع الإشكالية من كيفية تحقيق التوازن بين الحاجة الملحة لتطوير مشاريع خضراء مستدامة وبين العقبات المالية، التشريعية، والتقنية التي تواجهها.

فكيف يمكن للدول والقطاعات المختلفة تجاوز هذه التحديات لتسريع التحول نحو بنى تحتية خضراء ومستدامة؟

التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة في ترقية النسيج العمراني: بين متطلبات العصرنة وأبعاد التنمية المستدامة.

أ. د/ صبايحي ربيعة.

أستاذ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مولود معمري – تيزي وزو.

الملخص:

يعدّ التصميم الجديد للبنايات إنتاج لتفاعل مبادئ العمران التقليدية والنظم والوسائل التكنولوجية الحديثة، والبناء المتوازن بيئياً حالياً هو المبنى الذي يصمم وفقاً لمفهوم الاستدامة ويكون نابعاً من البيئة ومنسجماً مع معطياتها ومستفيدا مما توفره من الموارد المتنوعة ليكون متيناً وصحياً.

تعتبر الطاقات المتجددة مصادر بيئية نظيفة توظف لدعم كل الهياكل القاعدية بما فيها النسيج العمراني الذي يتطلب طاقة كهربائية قوية توظف لتغذية الفضاء المبني وغير المبني، وعليه فانّ دمج الطاقات المتجددة لترقية البنايات الجديدة جدير بتحقيق التنمية العمرانية المستدامة في ابعادها المختلفة، كما أنّ فوائد هذا التوظيف تمتد إلى الحدّ من سلبيات التلوث التي تنعكس سلباً على الاقتصاد الأخضر وصحة الأفراد.

في سعي الجزائر نحو توظيف الطاقة المتجددة في الوسط العمراني، بادرت إلى تكريس قواعد قانونية تعزز مفهوم الاقتصاد الأخضر والبيئة النظيفة والصحة ضمن مشاريع الاستثمار العمرانية، دون أن تعمم مفهوم الطاقة المتجددة في كل القوانين ذات الصلة بالنسيج العمراني، وهو ما كان له تأثير سلبي على جاهزية الجزائر لدمج الطاقات المتجددة في مشاريع النسيج العمراني.

دور الشركاء الاجتماعين في انجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وضمان الأمن الطاقوي.

د. موزاوي علي،

كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

الملخص:

أدرجت مسألة حماية البيئة ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020، في اطار تزايد اهتمام الدولة بمسائل البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذا لذلك تدخل المشرع بمقتضى قانون الاستثمار الجديد الصادر سنة 2022، لأجل استحداث تحفيزات مالية وجبائية لمشاريع الاستثمار التي تقوم ينجرها مستثمرون وطنيون أو أجانب والتي تعتمد على الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة.

وباعتبار مسألة حماية البيئة وانجاح الانقال نحو الاقتصاد الأخضر، لم يعد ذلك مسؤولية الدولة فقط، بل يشارك في تحقيق ذلك كل من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فالمؤسسات الاقتصادية تعد مسؤولة مباشرة عن التلوث، كما تعد أهم الأدوات الرئيسية لتجسيد الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وضمان الأمن الطاقوى. كما يعد العمال معنيين بمخاطر التلوث وأيضا مهددين في مناصبهم كتكلفة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، إلا أن هذا نجاح الانتقال مرتبط كذلك بتشجيع توفير مناصب العمل الخضراء حتى ينال ذلك دعم النقابات العمالية.

وأمام هذه التحديات والتخوفات المشروعة للمستثمرين من جهة و للعمال من جهة ثانية، والفرص المتاحة لهم في اطار البحث عن بدائل طاقوية نظيفة، يعد الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين على مختلف المستويات الأداة المثلى لتجاوز ذلك .

وفي هذا الشأن جاء القانون رقم 23-02 الصادر في ماي 2023 والمتعلق بممارسة الحق النقابي بادراج مسؤولية إضافية للشركاء الاجتماعيين (المنظمات المهنية والنقابات العمالية) والمتمثلة في حماية البيئة وذلك لأول مرة، كما ربط المشرع الدعم المالي للنقابات من طرف الدولة بمجموعة من الشروط منها المساهمة في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وكل هذه الآليات تتجسد عن طريق الحوار الاجتماعي.

فالدولة الجزائرية من خلال التعديل الدستوري والنصوص التشريعية والتنفيذية الصادرة مؤخرا تسعى من خلالها للبحث عن مختلف الآليات لمواجهة التغير المناخي على الصعيد الوطني والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، ومنها ادراج مسالة البيئة والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر عبر الحوار الاجتماعي.

التحفيزات الجبائية والفرص التمويلية للمؤسسات الناشئة الخضراء في القانون الجزائري.

د. حاتم مولود

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تيزي وزو

الملخص:

ضمن سياسة الدولة من أجل خلق ثروة ومهن خضراء وتوجهها نحو دعم المشاريع التي تلتزم بالمعايير البيئية في استثماراتها، أضحى من الضروري على المؤسسات الاقتصادية أن تطابق سياساتها الاستثمارية مع مفهوم الاقتصاد الأخضر. إذ يمكن أن تكون المؤسسات الناشئة نموذجا ناجحا لهذا التوجه، نظراً لحداثة نشأتها وارتباطها بالابتكار التكنولوجي لتطوير مبادرات مستدامة وصديقة للبيئة.

تستفيد المؤسسات الناشئة الخضراء من إعفاءات وحوافز جبائية إضافية سواءً كانت بصفة دائمة أو مؤقتة، التي تسعى إلى جانب تحقيق الربح إلى المحافظة على البيئة، وعليها أن تعتمد على ممارسات بيئية في استراتيجيتها، من خلال تخصيص جزء من ميزانيتها لذلك، والتزامها بالأنظمة البيئية من خلال العمل على ابتكار موارد من مصادر محدودة تساعد على حماية النظام البيئي والتقليل التلوث وتحد من انبعاثات الغاز. إلى جانب الاستفادة من تمويل الصندوق الوطني للبيئة، الذي أستحدث لأول مرة بموجب أحكام نص المادة 189 من القانون 25/91 المتضمن قانون المالية لسنة 1992. والذي يقوم بتمويل المنشآت القائمة على التكنولوجيات النظيفة، والبحوث المنجزة من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

سيتم التطرق في هذه المداخلة إلى فرص تمويل المؤسسات الناشئة الخضراء التي تعتمد على الممارسات البيئية السليمة الداعمة للاقتصاد الأخضر، **مدى فعلية التحفيزات المالية للمؤسسات الناشئة الخضراء في القانون الجزائري؟.**

الامن الطاقوي في الجزائر بين حماية البيئة و الطاقات المتجددة

بدري عادل طالب دكتوراه ، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة،

المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة .

الملخص:

إن الجزائر من الدول الطاقوية والتي تعمل على ايجاد مصادر اقتصادية متنوعة خارج مجال صناعة الطاقة ، وكان الاستثمار في الطاقات المتجددة إحدى الخيرات ، خاصة أن الجزائر لها مقومات طبيعية ومادية وفنية لذلك ، هدف هذا البحث هو تبيين الآمن الطاقوي في الجزائر بين التشريع والاقتصاد ، والأبعاد القانونية للأمن الطاقوي في الجزائر، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في البحث، وكانت أهم النتائج تتمثل في الجزائر من الدول الرائدة في التشريعات الطاقوية التي تعطي أولوية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، توجه الجزائر الى الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال توفير منظومة قانونية متكاملة بين مختلف القطاعات ، أما التوصيات فهي الترويج لسياسة الطاقوية في الجزائر، الاستثمار في الغاز الطبيعي كمصدر طاقوي نظيف ومضمون، إعطاء الأولوية لتنمية الاقتصادية وتطبيق المبدأ البيئي المسؤوليات مشتركة لكن متباينة .

الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة.

د. فتيحة نعار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص:

الجزائر من بين البلدان التي تحوز على مصادر متعددة من الطاقات ، سواء التقليدية منها أو المتجددة، لذلك أعطت أهمية كبيرة للطاقات المتجددة تجسدت في إطلاق برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة، تحقيقا لمجموعة من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة والأمن البيئي.

وفي هذه الورقة البحثية نريد توضيح إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة والأمن البيئي وفق برنامج استراتيجيات الذي يعتبر من الآليات التي يعتمد عليها في عملية الانتقال الطاقوي.

الاستثمار في الطاقات المتجددة آلية لاستدامة الامن الطاقوي في الجزائر

أ.د. تيزا. نوارة حسين.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

إهتمت الجزائر بتعزيز استخدام الطاقات المتجددة في اطار تحقيق التنمية المستدامة منذ سنة 2004، مع توجيه الاستثمارات نحو الاقة المستمدة من الموارد المتجددة كطريق من الطرق البديلة لخلق الثروة من جهة وكإستثمارات تعمل على تنمية المحروقات وتنويع موارد ومصادر الطاقة في السوق الوطني الذي أصبح مهدد فيما يخص الامن الطاقوي، لاسيما التحديات البيئية والمخاطر الجيولوجية المرتبطة بنضوب مصادر الطاقة التقليدية أي البترول والغاز.

من خلال هذه المداخلة نتسائل عن واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة كآلية لإستدامة الامن الطاقوي في الجزائر، من خلال الانتقال من الطاقة الناضبة الى الطاقة المتجددة.

تعزيز الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة ، لتحقيق الامن الطاقوي.

أ.د. بلعبدلي عبد الله.

المركز الجامعي مغنية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز مدى أهمية الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية ، بحيث تعتبر الطاقة المتجددة هي الطاقة البديلة والجديدة والتي تتكرر وجودها في الطبيعة مثل طاقة الرياح ، الطاقة الشمسية ، طاقة المياه او الأمواج ، الطاقة الجوفية في باطن الأرض وطاقة الكتلة الحيوية ، بخلاف الطاقة التقليدية او المستنفذة ، مثل الفحم والبترول ، الغاز الطبيعي والمواد الكيميائية ، ويتحقق الامن الطاقوي من خلال ترشيد استهلاك المحروقات ، وتنويع المزيج الطاقوي في مجال توليد الطاقة الكهربائية تفاديا لاضطراب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ، وبالتالي البحث عن موارد مالية اكثر امنا واستدامة . وهذا مايادي بدوره الى الرفع من قدرات الاقتصاد الجزائري بهدف تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وتنويع قاعدة الاستثمار لتحسين المنتوج الداخلي الخام والتصدير غير النفطي وكذلك القضاء على التبعية لهذا المورد.

محدّدات ومتطلبات تحقيق الأمن الطّاقوي الدولية والوطنية في الجزائر.

د.العيد دحماني

جامعة عمار ثليجي، الأغواط

الملخص:

شكّل موضوع الأمن الطّاقوي اهمية كبيرة في الأمن الدولي والاقليمي نتيجة التطورات التي شهدها وضع الطّاقة العالمي جراء عدّة ازمات ابرزها ازمة اسعار الموارد الطاقوية أو الحروب والمشكلات الأمنية التي تؤثر على الإنتاج او قطع سلاسل الامداد ، وقد أدى هذا الوضع إلى خلق منافسة كبيرة بين الدول على المناطق الحيويّة المتوفرة على مصادر الطّاقة في العالم وفي ظلّ تزايد استهلاك الطّاقات الاحفورية فقد ظهرت العديد من التهديدات والتحديات الاقتصادية حول الطبيعة الناضبة لمصادر الطاقة الاحفورية تزامنا مع المشكلات البيئية الناجمة عن الاستهلاك المفرط للطاقة الاحفورية .

تُدرك الجزائر كدولة منتجة للطّاقة التي تُستخدم في الصناعات الاستراتيجية والحيوية أنّ صادراتها تتأثر بتقلبات سوق الطّاقة العالمي، لذا بادرت الجزائر إلى تبني استراتيجية طاقوية اهمها إطلاق برنامجها الوطني للطاقة المتجددة ومشاريع اقليمية تتمثل في انجاز انابيب التوريد العابرة للقارات ، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان أمن الطاقة للجزائر وتحقيق التنمية المستدامة، بناء على ما تقدم يمكن أن نطرح اشكالية الموضوع على النحو التالي:

- **ما هي استراتيجية الجزائر في تحقيق امنها الطاقوي في ظلّ الدولية والبيئية ؟**

وللإيضاح اكثر لمفاصل الدّراسة يمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما مفهوم الطّاقة والأمن الطّاقوي ؟**
- **ما هي محدّدات تحقيق الأمن الطّاقوي في الجزائري ؟**
- **ما هي متطلبات تحقيق الأمن الطّاقوي في الجزائري ؟**
- **ماهي فرص وتحدّيات تحقيق الأمن الطّاقوي في الجزائر.؟**

إنّ التحكّم في مفاصل الدرّاسة والوّصول إلى النتائج والغايات العلمية والحقائق المعرفية يعتمد على المداخل النّظرية التي نعتقد أنّها الأكثر ملاءمة في تناول ظاهرة الأمن الطاقوي في ظلّ التحولات الطاقوية والتطورات الأمنية والمتغيرات الاقتصادية التي تجتمع كلّها على ضرورة حصول تغيير وترتيب دولي جديد في سوق الطاقة العالمية.

أولا : الاطار النّظري للدّراسة.

1. **الاتجاه الليبرالي للأمن الدولي:** يعتقد هذا الاتجاه أنّ الشؤون الدولية في خلاف دائم مع اللّيبرالية في إشارة إلى أنّ واقع السياسة الدولية هو الحرب والعدوان وقد استندت النظرية اللّيبرالية إلى أنّ التعاون

الدولي من الأمور المهمة في تحقيق السّلم الدوليّ ومسألة الصّراع والحرب ليست من المسلمات في العلاقات الدوليّة، كما يصعب الفصل بين ما هو داخل الدولة وما هو خارجها، وما بين السياسة والاقتصاد.

2. **الاتجاه البنائيّ للأمن الدوليّ** :يرى أنصار الاتجاه البنائيّ أن الأمن في العلاقات الدوليّة لا يتأثر فقط بسياسات القوة، ولكن بالأبعاد الاجتماعية، حيث أنّ أساسيات السياسة الدوليّة هي في الواقع هياكل وبنى اجتماعية، كما أنّ التفاعل الاجتماعي بين الدول يمكن أن يُحدث تحولاً أساسيا نحو المزيد من الأمن الدولي، وأنّ الأفكار إلى جانب القوة الماديّة تُشكل أساساً في أمن وسلام البُنيات الاجتماعية في النظام الدوليّ.

3. **مدرسة كوبنهاغن** :

عملت هذه المدرسة على توسيع مجالات الأمن ليشمل قطاعات جديدة ، كالقطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، حيث يرى "بوزان" أنّه لا يمكن لأي من هذه القطاعات أن يعبر او يعكس بمفرده المسألة الأمنية، فكلها مرتبطة بشكل معقد، ولابد للمحلل الأمني فك ارتباطاتها لفهم كل قطاع على حدة، بهدف رؤية كيف يؤثر كل منها في مجمل القطاعات الأخرى ، وعلى هذا الاساس عرف الامن البيئي تقدما في الدراسات الامنية ، كما يعتبر باري بوزان Buzan.B الأمن البيئي حقلاً فرعياً من حقل الدراسات الأمنية فهو يتخذ مفاهيم مختلفة حسب المقاربة المعتمدة، كما يمكن أن يتخذ مواضيع مرجعية عديدة.

ثانيا : المناهج المستخدمة : لمعالجة هذا الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قصد الإلمام بالحقائق المرتبة بالجوانب الموضوعية في البحث وفي مختلف مستويات الموضوع يتطلب منا منهجيا الاستعانة بالمنهج الوصفي في التطرق إلى مختلف توجهات السوق العالمية للطّاقة من حيث الحصول على بيانات ومعطيات تُساهم في تفسير معضلة الطّاقة أو الامدادات الطاقوية .

كما نُوظف ايضا المنهج التاريخي من خلال العمل على استعراض مختلف الوقائع والاحداث التاريخية منذ بداية أوّل ازمة نفطية شهدتها الدول الغربية ومن ثمّة تعقب مسار سلوك الدول اتجاه المناطق النفطية من العالم إلى غاية الاحداث الرّاهنة.

نستخدم ايضا المنهج الإحصائي وهو من أهم المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة حيث تمّ التّطرق إلى إحصائيات وأرقام خاصة بالصّادرات والواردات الطّاقوية والاستهلاك لاستيعاب مضامين الظّاهرة المراد دراستها.

ثالثا : الاطار المفاهيمي :

1. **الطاقة** :كلمة طاقة ترجمة حرفية لكلمة Energy ، énergie، Energia، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة Energos المركبة من المقطعين en وتعني في أو داخل، و Ergos وتعني

نشاط، أي أنّها تعني في داخله نشاط أو أنّ الشيء يحتوي على جهد أو شغل ، وهي ايضا قدرة مادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين وهي تتواجد على عدّة أشكال كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكامنة في الوقود الأحفوري كالفحم والبترول والغاز.

2. **تعريف الطّاقات المتجدّدة** : وهي تتشكل من مصادر ناتجة عن المسارات الطبيعية التلقائية كأشعة الشمس والرّياح التي تتجدّد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها ، كما تُعرف على أنها : "الطاقة المستغلة من طرف الإنسان والتي تتميز بمواردها غير الناضبة، بحيث يكون معدل إنتاجها أكبر من معدل استهلاكها

3. **الأمن الطّاقوي** : القدرة على تأمين كميّات كافية من الطّاقة للمستوردين الكبار بغض النّظر عما يحققه ذلك من مصالحٍ للدول المنتجة والمصدرة .

4. **المعضلة الطّاقوية**: تتمثل في سعيّ الدولة نحو تحقيق أمنها الطّاقوي وهو ما يؤثر في السياسات الطّاقوية للدول الأخرى حيث تنحصر المعضلة الأمنية الطّاقوية بين قلة العرض وهو ما يضع الدول المستوردة أمام مأزق نقص الموارد الأولية لدعم اقتصادها وبين قلة الطلب فيضع الدول المصدرة أمام مأزق قلة الطلب وبالتالي نقص المداخيل ما يؤثر على اقتصادها ومعدلات النمو فيها.

5. **التنمية المستدامة** : هي البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وادارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم ، التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضربدون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة الى تحقيق احتياجاتها.

6. **الامن البيئي** : الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية أما ذاتيا فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم ويعتبر الأمن حاجة نفسية و مادية تحتا ج إليها الإنسانية و هو نقيض للخوف و يعبر عن حالة الاطمئنان و الراحة.

رابعا :محاور الدراسة :

- محدّدات تحقيق الأمن الطّاقوي في الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الإقليمية.
- متطلبات تحقيق الأمن الطّاقوي في الجزائري الدولية والوطنية.
- تحدّيات تحقيق الأمن الطّاقوي في الجزائر.؟

الخاتمة: الاحكام والنتائج التي توصلت اليها الدّراسة.

L'assurance rééesponsaabilité professionnelle :sécuriser les acteurs des nergies renouvelables pour une transition cologique réusssie.

Par : ZEGGANE Nabil.
Faculté de Droit et des Sciences Politiques.
Université Mouloud Mammeri.

La communication aborde l'importance de l'assurance responsabilité professionnelle dans le secteur des énergies renouvelables essentielle pour garantir la sécurité des acteurs impliqués dans cette transition écologique. En effet, avec l'augmentation des projets d'énergie verte, les risques associés aux nouvelles technologies, à l'erreur humaine ou aux incidents techniques se multiplient.

L'assurance responsabilité professionnelle devient ainsi un outil indispensable pour protéger les professionnels du secteur, qu'il s'agisse d'ingénieurs, d'installateurs ou de producteurs d'énergie. Cette communication vise à démontrer que la mise en place de solutions d'assurance adaptes est primordiale pour sécuriser les acteurs et garantir la réussite de la transition énergétique, tout en favorisant une croissance durable et responsable du secteur.

Problématique :

Comment l'assurance responsabilité Professionnelle peut-elle sécuriser les acteurs des énergies renouvelables tout en contribuant à une transition écologique efficace et durable ?

Quels sont les enjeux spécifiques à ce secteur en pleine mutation et comment les solutions d'assurance peuvent_ elle accompagner les professionnels ace aux risques émergeants liés à l'innovation technologique et à l'évolution législative ?

الإستثمار في الطاقة المتجددة تحقيقا لإستدامة طاقوية وتكيف ايكولوجي.

د. ريمة كرمي.

جامعة محمد الصديق بن يحي

الملخص:

يهدف الانتقال إلى نظام الطاقات المتجددة إلى التقليل من التأثير البيئي الناتج عن نظام طاقوي التقليدي أو الطاقة النافذة –البترول والغاز-، إن الطاقة المتجددة أصبحت بمثابة آلية استدامة طاقوية للوصول إلى أمن طاقوي بالنسبة لكل دول العالم وخاصة الجزائر التي تتوفر على امكانيات طاقوية طبيعية جيدة. تطرح الدراسة اشكالية طبيعة الحل الايكولوجي الذي تقدمه الطاقة المتجددة من أجل التكيف مع التغيرات البيئية؟ من أجل الوصول إلى أن الطاقة المتجددة آلية استدامة طاقوية لابد من توفر مقومين هما التمكن الطاقوي والإستدامة التنموية التي تقوم على برنامج دقيق ومخطط له من قبل السلطة، كما يمكن أن تلعب الطاقة المتجددة دورا مهما في التكيف مع المناخ، نظرا للحاجة الملحة لزيادة القدرة على التكيف، يقوم العديد من الأطراف الفاعلة في مجال التنمية على الصعيد الدولي بدمج التكيف مع تغير المناخ في الأنشطة الإنمائية وأول هذه الأنشطة هي المبنية على الطاقة النظيفة. الطاقة المتجددة ليس الحل السحري لكل التحديات التي يعاني منها العالم الآن خاصة مشكل كيفية تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الأمن البيئي، لكنها استطاعت أن تحدث الفرق في عملية التكيف مع المناخ أو يمكن القول أنه الحل الأكثر قابلية للتطبيق من أجل الحد من استعمال الوقود الأحفوري. ومن أجل أن تكون الدراسة عملية لابد من معالجة تطبيقات الطاقة المتجددة فيما يخص الحفاظ على الأمن الغذائي كنموذج الزراعة تحت ألواح الطاقة الشمسية l'agrivoltaisme. أما من منظور بيئي فيمكن القول أن الأنظمة الإيكولوجية مرتبطة ببعضها، فإذا استطعنا الحفاظ على درجة حرارة الأرض الحالية دون زيادة أخرى 1.5°، فهذا سيأثر بتأكيدات علمية على الحفاظ على توازن الأنظمة البيئية المتواجدة في البحار، الغابات، التنوع البيولوجي وغيرها، وبالتالي استطعنا تحقيق خطوة نحو الحفاظ على البيئة، وهنا تكون الدراسة منصبة على أنواع برامج الطاقة المتجددة التي تحافظ على الأنظمة الإيكولوجية.

توجه الجزائر القانوني إلى الطاقات المتجددة

لتحقيق الأمن البيئي.

د. عائشة عبد الحميد

جامعة الشادلي بن جديد الطارف

الملخص:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى إيجاد حلول وبدائل لمصادر الطاقة التقليدية والتحول من نظام طاقوي تقليدي معتمد أساسا على النفط والغاز القابلين للنضوب في مرحلة ما، إلى البحث عن مصادر متجددة مصدرها الطبيعة بإعتبارها من الطاقات المتجددة التي لا تنضب، وبالتالي تكون أمام تحول من نظام طاقوي ناضب إلى نضام طاقوي متجدد.

ويقابل هذا التحدي تحد آخر وهو الحفاظ على الأمن البيئي وعدم الإضرار به، بإعتباره المجال الحيوي الذي يضمن للكائنات حياة سليمة وغير منقوصة.

ضمان الأمن الطاقوي في الجزائر واعتبارات الحدّ من التغيرات المناخية

د. عبد المالك درعي

كليّة الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

الملخّص:

أضحت التّبعات السّلبية **للتّغيرات المناخية** مظهرا ملموسا تعيشه البشرية في حاضرها، ولا يقتصر خطرها على بلدان دون أخرى، متقدّمة صناعيا أم نامية، بعد أن كانت مخاطرها في السابق مجرّد تحذيرات، أو حتى مجرّد نظريات. ومع ذلك، التزايد المضطرد في حجم استهلاك، انتاج واستنفاذ الطاقة إذ تبرره تلبية **احتياجات البلدان التنموية**، فهو السبب المباشر في تلكم التّبعات السلبية.

مفهوم الأمن الطاقوي يُعبّر عن الحاجة الملحّة **والمتزايدة** للاستهلاك، واستغلال، **واستنفاذ** مصادر الطاقة بمختلف أنواعها، الأحفورية أو المتجددة أو الجديدة، **من أجل تلبية** الطلب المتزايد على الطاقة من **مصادره، باستمرارية وثبات في التموين**، لاسيما في مجال النشاط الاقتصادي والصناعي، وفي مجال الاستهلاك المنزلي. مفهوم الأمن الطاقوي قد **يتعارض، في الكثير من الأحيان**، مع **عدم** الأخذ بالاعتبار **لمبدأ الاحتياط**، الذي يشير إلى ضرورة اتّخاذ التدابير الملائمة، لحماية البيئة والحفاظ على موارد الطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة، والحفاظ عليها أيضا للأجيال القادمة.

كما أنّ مفهوم الأمن الطاقوي الذي تسعى الدول جاهدة إلى تحقيقه **قد يتعارض، في نهاية المطاف**، مع التّبعات الخطيرة على المناخ، **عندما يتّخذ منحنى تصاعدي** استثناري لبعض البلدان المصنّعة التي تتسبب سياساتها التنموية مباشرة في التغييرات المناخية، لولا ضرورة اتخاذ تدابير حقيقية تعتمد على استخدام أفضل للطاقات المتجددة والاعتماد على الطاقات الجديدة. **وفي نفس الوقت**، تضع نفس البلدان المصنعة **عراقيل على الاستثمارات وعلى التجارة الدولية** للطاقة بذريعة مكافحة والحدّ من آثار التغيرات المناخية، **تنعكس سلبا** على الاستثمار وعلى موارد الطاقة للبلدان النامية.

وبين ضرورة تحقيق الأمن الطاقوي وبين الالتزام بالتقليص من تبعات التغييرات المناخية، لا يعني ولا يمكن أن يعني بلدا دون غيره، بل يستلزم تضافر جهود جميع الدول، **ومنها الجزائر**. واستشرافا للوضع الخطير الذي يتهدد العالم، جاء **الدستور الجزائري** المعدّل في 2020، ضمن ديباجته ليهتم بموضوع

التغييرات المناخية ليعبّر عن انشغاله:" *بتدهور البيئة* ***والنتائج السلبية للتغيّر المناخي، وحريصا على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية*** *وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة".* كما تسهر الجزائر، حسب ما جاء في المادة 21 من الدستور، على:" **–** *ضمان بيئة سليمة...،– ضمان توعية متواصلة* ***بالمخاطر البيئية، –*** *الاستعمال العقلاني للمياه* ***والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى،*** *– حماية البيئة...****واتخاذ كل التدابير الملائمة*** *لمعاقبة الملوّثين.".* ونفس الاهتمام بالبيئة وحمايتها، نصت عليه المادة 64 من الدستور.

من جانبه أيضا، نص القانون رقم 22-18 المتعلّق **بالاستثمار** على إيلاء أهمية قصوى **بالاستثمار في قطاع الطاقات الجديدة والمتجددة،** ضمن المادة 26 منه، حيث ذكرت أنّها:" *تكون قابلة للاستفادة من "****نظام القطاعات"، الاستثمارات*** *المنجزة في مجال...–* ***الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة،...".*** كما تستفيد من الحوافز المالية والجمركية، **المؤسسات الصناعية** التي تستورد التجهيزات التي **تسمح** في سياق صناعتها أو منتوجاتها، **بإزالة أو التخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري (**المادة **76** من القانون رقم 03-10 المتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**)**. وفي نفس الوقت، **ألزم** قانون الاستثمار، ضمن المادة 15 منه، **جميع المستثمرين** في الجزائر بالسهر على احترام التشريع والمعايير المعمول بها، لاسيما التشريع المتعلّق بحماية البيئة والمحافظة عليها. وهو السياق ذاته الذي أكدّ عليه القانون 03-10، حينما اعتبره **تأثيرٌ على التغيرات المناخية أو إفقار لطبقة الأوزون،** كلّ إحداثٍ للتلوث في الجو، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ناتج عن الأنشطة الاقتصادية.

نشير في الأخير، إلى **إعلان الجزائر** في 02 مارس 2024، في **القمّة السابعة لمنتدى الدول المصدّرة للغاز،** حيث تُوّجت القمّة بمجموعة من المبادئ والتوصيات، كان من بينها:" ***رفض*** *أيّ* ***استخدام للتغير المناخي كمبرر*** *لإنفاذ* ***إجراءات تعيق الاستثمارات*** *في مشاريع الغاز الطبيعي ولاستحداث أيّ وسائل للتمييز الاعتباطي أو* ***أيّة قيود*** *مقنّعة* ***تخالف*** *بشكل مباشر* ***قواعد التجارة الدولية*** *".* وأيضا:" *المساهمة في إدراج الغاز الطبيعي كمورد طبيعي* ***مستدام*** *بيئيا في مكافحة تغير المناخ...".*

وإذ نلاحظ التزايد المضطرد للطلب الدولي على الطاقة، ومع ذلك، فلا يمكن بأيّ حال، تجنب التقليص من الاستهلاك والطلب العالمي على الطاقة، فقد تضمّنت **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لعام 1992،** والتي قد صادقت عليها الجزائر، قضية **الحق السيادي للدول في استغلال**

مواردها الخاصة، بما يتماشى وسياستها **التنموية**، بما في ذلك بعض **البلدان النامية** التي تعتمد اقتصادياتها بصفة خاصة على **انتاج الوقود الأحفوري واستخدامه** وتصديره.

الصعوبة يُمكن أن نتوقّعها أيضا في أنّ التقليص من الاستهلاك والطلب على الطاقة يتسبب في **تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية** بشكل مباشر ومحسوس، مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصاديا، هذه الأخيرة التي باتت تعتمد في السنوات الأخيرة على **استخدام التكنولوجيات** الحديثة للاستفادة من **الطاقات الجديدة والمتجددة**، سواء للتقليص من حجم تكاليف الطاقة وضمان أمنها الطاقوي، أو من أجل المساهمة في التقليص من آثار استخدام الطاقة المتزايد على **الغيرات** المناخية. غير أنّ ذات الاتفاقية الدولية قد **كرّست مسؤولية والتزام** الدول بضمان عدم تسبب أنشطتها التنموية، اقتصادية كانت أو اجتماعية، بإلحاق **ضرر** معتبر بالبيئة، أو تكون نشاطاتها التنموية **غير متناسبة** وذات تكلفة اقتصادية واجتماعية **لا مبرر** لها، لاسيما تجاه البلدان النامية، آخذة بالاعتبار **حق البلدان السيادي على مواردها**.

اشكالية المداخلة: إذا كان ضمان الأمن الطاقوي يستدعي اتّخاذ جملة من التدابير والمبادئ، فكيف يمكن تجسيدها، بالموازاة مع اعتبارات الحدّ أو التقليص من التغيرات المناخية وآثارها في بُعديْها الوطني والعالمي الشامل؟

أهمية الاستثمار في الاقتصاد الأزرق ودوره في تدعيم الأمن الطاقوي للجزائر.

د. عمورة عيسى.

كلية الحقوق واعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.

الملخص :

يشكل الاقتصاد الأزرق مسارا حديثا لتحقيق التنمية المستدامة للدول لاسيما تلك التي تطل على البحار والمحيطات. حيث تزخر هذه الأخيرة بإمكانات وافرة في إنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة. فالرياح البحرية على سبيل المثال تعد مصدرا هاما من مصادر الطاقة المتجددة **(الطاقة الزرقاء)**، عن طريق تحويل هذه الرياح إلى طاقة كهربائية اعتمادا على "التوربينات" مثلا.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تتوفر على مقومات الاستثمار في هذا المجال، وهذا بفضل إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، وبصفتها عضو بارز في الاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلق مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق. وهو ما دفع بالجزائر مؤخرا إلى **البحث عن إعداد إطار قانوني ملائم يسمح باستغلال وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأزرق على النحو الذي يسمح بتجسيد مقومات التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الطاقوي في الجزائر؟**

"دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأمن الطاقوي"

أد. شيخ ناجية.

أستاذ. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

تتفق معظم الدول على ضرورة السير نحو إيجاد مصادر بديلة عن الطاقة التقليدية، ولاسيما أنّ هذه الأخيرة مهددة بالزوال، ولاسيما أن الدولة تعتمد على استغلال هذه الطاقات التقليدية في جميع مجالات الحياة واعتبارها أساس مداخيل الجزائر، ولذلك فإنّه يوجد تخوف كبير في استنزاف هذه الطاقات وبالتالي التأثير سلبيا على مستقبل الأجيال، وهو الأمر الذي استوجب السير على خطى الدول المتحضرة والبحث عن المصادر الجديدة للطاقات المتجددة.

وعليه، فإنّ الطاقات المتجددة التي تسعى الدول خاصة إلى تطبيقها والعمل بها، يكون بهدف تحقيق الأمن الطاقوي وبالتالي القدرة على تلبية الاحتياجات من الطاقة دون تكلفة باهظة ودون المساس بحالة البيئة.

بذلك، يتم طرح الإشكال الآتي: كيف تساهم الطاقات المتجددة في تعزيز وضمان الأمن الطاقوي؟

وتكون الإجابة على الإشكالية من خلال محورين هما:

1 – علاقة الطاقات المتجددة بالأمن الأطاقوي.

2– استراتيجيات تعزيز دور الطاقات المتجددة.

الطاقات المتجددة في الجزائر بعد تنموي مستدام لمرحلة ما بعد النفط:

(دراسة في الفرص والتحديات)".

د.أوشن ليلى.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

الطاقات المتجددة هي طاقة نظيفة تساهم في الحفاظ على البيئة وتقي من مخاطر التغير المناخي، بروز فوائدها أدّى بالبلدان إلى التهافت عليها ومحاولة تطويرها وجعلها أكثر كفاءة وأقل تكلفة من خلال تشجيع البحث العلمي وتطوير أساليب التطور التكنولوجي والرقمي، فالدراسات الحديثة تؤكد حتمية نفاذ المخزون الطاقوي الأحفوري في يوم ما، وهو ما زاد من تنافس الدول الصناعية في إيجاد المصادر البديلة عن الطاقات التقليدية.

يلعب الموقع الجغرافي للجزائر دورا مهما في استغلال جميع مصادر الطاقات المتجددة فهو البلد القارة الغني بالمقومات الطبيعية، حيث يزخر بلدنا بمناجم طاقوية هائلة بينتها العديد من الدراسات الوطنية والأجنبية وهو ما سنتطرق إليه في هذا البحث وهو تأكيد على المقومات الجزائرية في مجال الطاقة كبيرة تجعلها منتجا ومصدرا للطاقة بامتياز، غير أن كل هذه الإمكانيات لم تستغل بعد بالشكل الأمثل بالنظر إلى الاستمرارية في استخراج وتصدير المحروقات والاكتفاء بالمصدر الريعي، يمكن للجزائر إحداث ثورة اقتصادية كبيرة في حالة التركيز على التنويع الاقتصادي بإقحام الطاقات المتجددة كقطاع منتج ومصدر للطاقة وهو ما سيجعلها في أريحية اقتصادية كبيرة مقارنة بالاعتماد على مصدر واحد لملأ الخزينة العمومية وتمويل الاحتياجات الوطنية.

الاستثمار في الطاقات المتجدِّدة وفرصة تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – واقع وآفاق–

د. بنابي سعاد.

جامعة الجلفة.

- **الملخص:**

تزايدت الأزمات البيئة الخطيرة وتنامى معها وعي الدول قاطبة وإدراكها بأنّه لم يعُد هناك نموذجٌ مستدامٌ للتنمية، وبات معه التوجُّه نحو نموذج بديل للتنمية المستدامة أمرًا مطلوبًا وحتميًا يوازن بين متطلّبات التنمية ويحقِّق الحماية للبيئة واستدامتها، فاتّجهت أنظار الدول إلى الطاقات المتجدِّدة بديلًا استراتيجيًا للطاقة الأحفورية الناضبة –التي أبانت الأزمات عن عجزها في أن تكون حلًا مستدامًا–، وفرصة لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي تطمح إليه الجزائر بعيدًا عن قطاع المحروقات، وعلى اعتبار أن الجزائر تملك من المقوِّمات الجغرافية ما يؤهِّلها للاستثمار في مجال الطاقات المتجدِّدة، اتّجهت نحو هذه الفكرة لما تكتسيه من أهمية مزدوجة؛ من جهة، حفاظها على الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية انطلاقًا من أنّ مصادرها الماء والشمس والرياح وغيرها من المصادر التي تتجدّد بصفة آلية في الطبيعة، ومن جهة أخرى، عدم تسبُّبها في التلوُّث البيئي بل هي صديق البيئة والحامي لمواردها، هذه الأهمية ذات البعدين الاقتصادي والبيئي تستوجب من المشرّع إيجاد الإطار القانوني والمؤسساتي الكفيل بتفعيل هذه الطاقات سيما أمام ما يمكن أن يعيقها اقتصاديًا، ماليًا، تكنولوجيًا وحتى سياسيًا، من هنا تأتي إشكالية الدراسة: **هل التوجُّه نحو الاستثمار في الطاقات المتجدِّدة كفيلٌ بأن يكون بديلًا استراتيجيًا للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؟**

التجربة التونسية في استغلال الطاقة الشمسية لتعزيز الأمن الطاقوي

د.بن نعمان فتيحة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري

الملخص:

نتج عن استخدام الطاقة التقليدية أضرارا خاصة منها ما تعلق بتلوث البيئة و مستقبل الأجيال اللاحقة ، لذلك دعت الحاجة الى الاهتمام و البحث عن أنواع أخرى من الطاقة تكون غير مكلفة و متجددة في أن واحد .

تعد الشمس من أهم مصادر الطاقة المتجددة النظيفة التي لا ينطفئ أمدها على خلاف طاقة الرياح و الماء ، و هي الطاقة التي استغلتها الشقيقة تونس لتعويض الطاقة التقليدية و استعمالها في الحياة اليومية بديلة عن الغاز و البترول أو المياه لذلك ارتأينا دراسة التجربة التونسية التي تستعمل لوحات و محركات تخزين أدت الى تطوير الحياة اليومية للمواطن كما ساهمت في تعزيز الاقتصاد التونسي كتجربة نعتمدها كدولة تعتمد على الطاقات لتقليدية من اجل تحقيق مصدر إضافي أساسي لاسيما أن المناخ في الجزائر يساعد كثيرا في توفير هذه الطاقة نظرا للمساحات الشاسعة في الجنوب التي تعادل المساحة الكلية لتونس .

احلال الطاقات المتجددة ودورها في إنجاح الانتقال الطاقوي ((الجزائرأنموذجا))

د. حاج محمد فضيلة

جامعة معسكر،

الملخص:

ظل التغير الكبير و السريع في الأوضاع السياسية في الوطن العربي يُشكل تأثيرا على سوق البترول العالمي. ذلك أن البترول العربي لا يمثل فقط مصدرا للطاقة، تعتمد عليه الدول الغربية، بل أنه يشكل موردا ماليا حيويا للاقتصاد الغربي عن طريق الأرباح الخيالية التي تحققها الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في هذا الميدان.

والطاقة اليوم من أهم السلع الاقتصادية والإستراتيجية في العالم إذ بادرت العديد من الدول في وضع إستراتيجيات طاقوية في لائحة اهتماماتها الاولية، سواء كانت دول منتجة أو مستوردة للطاقة، حيث أعدت تلك الدول في العقود الاخيرة خطط وأبحاث لتأمني مصادر الطاقة البديلة والمتجددة حتى تؤمن مصادر إضافية ولائحة لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايد بأنجح طريقة ممكنة وبأقل تكلفة عبر الافادة من مصادر بديلة للطاقة.

الاستثمار في الطاقات المتجددة حتمية لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر.

حميد زوينة– طالبة دكتوراه
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص :

يعتبر الامن الطاقوي من بين القضايا الكبرى التي تكتسي أهمية بالغة في الحقل الدولي، نظرا لما يعرفه العالم اليوم من تكنولوجيا و تقنيات متطورة ،فأصبح استعمال و استهلاك الطاقة بشكل متزايد مقارنة لما مضى، فالاعتماد على الطاقات التقليدية و خاصة الاحفورية منها غير كافي لتغطية الطلب المتزايد فلا بد من اللجوء الى استعمال الطاقات المتجددة و التي تعتبر طاقات غير ناضبة و صديقة للبيئة في نفس الوقت ، و تشجيع الاستثمار فيها و خاصة و أنه أغلب الدول اصبحت رائدة في هذا المجال، فالجزائر على غرارها من الدول تسعى الى ضمان و تعزيز أمنها الطاقوي بالاتجاه الى الاستثمار في الطاقات المتجددة بوضعها لقوانين و اطلاقها لبرامج ، خاصة و أنها بلد طاقوي بامتياز نظرا لما تزخر به من طاقات نظيفة ولكن تعتريها صعوبات و عراقيل مما تخضعها لرهانات في سبيل تحقيق الامن الطاقوي فهي امام تحدي كبيرا باعتبارها بلدي فتي في هذا المجال مما يستوجب عليها انتهاج سياسات جديدة تتماشى مع التطورات الحاصلة في العالم.

مركز الطاقات المتجددة ضمن قانون الاستثمار رقم 22-18.

د. لحراري شالح ويزة

كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة مولود معمري، تيزي وزو.

الملخص:

تعتبر الطاقات المتجددة طاقات أبدية وصديقة للبيئة، على خلاف الطاقات الناضبة غير القابلة للتجدد، التي تتطلب تدخل الإنسان لإخراجها من باطن الأرض والاستفادة منها، كما أن استغلالها والانتفاع بها يترك مخلفات تتسبب في التلوث، ومع ارتفاع الوعي البيئي الدولي، تزايد إقبال الدول على الطاقات المتجددة حفاظا على البيئة، فهي تعد من قبيل الطاقات النظيفة التي تقلل من الانبعاثات الملوثة التي تحدث الاحتباس الحراري وتغيير المناخ.

لم تكن الجزائر بمعزل عن هذا التحول الدولي من الطاقات الناضبة الملوِّثة إلى الطاقات المتجددة النظيفة، وهي تملك من المبررات في هذا ما يدفعها إلى تشجيع الاستثمارات في المجال، والعمل على استقطاب كبار المنتجين من مؤسسات وطنية وأجنبية(**المبحث الأول**)، ويبرز قانون الاستثمار رقم 22-18 مؤسسا لمجموعة من الأنظمة والمزايا التحفيزية؛ مجال الطاقات المتجددة يستفيد منها بامتياز(**المبحث الثاني**).

Le développement des énergies renouvelables en Algérie : enjeux et perspectives à l'horizon 2030.

Présenté par : Dr CHIKH-BOUBAGHELA Nabila,

Université de Tizi ouzou..

L'Algérie, bénéficiant d'un immense potentiel en énergies renouvelables, notamment solaire, aspire à jouer un rôle clé dans la transition énergétique à l'horizon 2030.

La présente communication répond à la question : Quels leviers stratégiques l'Algérie peut-elle mobiliser pour surmonter les défis du développement des énergies renouvelables et atteindre ses objectifs à l'horizon 2030?

Le développement de ce secteur constitue une réponse aux enjeux stratégiques du pays : diversification économique, réduction de la dépendance aux hydrocarbures, transition écologique et satisfaction des besoins énergétiques croissants.

Le programme national, visant une capacité installée de 22 000 MW, requiert des investissements importants, un cadre réglementaire attractif et le développement des compétences locales.

Malgré des défis liés au financement et aux infrastructures, l'Algérie possède les atouts nécessaires pour devenir un acteur régional majeur des énergies renouvelables, favorisant un développement inclusif et durable.

دور الطاقات المتجددة في تعزيز الأمن الطاقوي في إطار التنمية المستدامة.

يوسف ساحلي

طالب دكتوراه

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

الملخص:

نظرا للمكانة الهامة لمصادر الطاقة باعتبارها من العناصر المحورية في الاقتصاد العالمي، فقد سعت الدول لتحقيق الأمن الطاقوي كمسألة إستراتيجية ، حيث بذلت جهودا كبيرة في ذلك لارتباط الأمن الطاقوي بالأمن الوطني ، وبالرغم من الجهود المبذولة لتجاوز مشكلة الطاقة التي تعتبر عنصر أساسي في تحديد مستقبل العلاقات الدولية نظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة الطلب العالمي على إمدادات الطاقة في الدول المتطورة، مما نتج عنها مساومات و ضغوطات سياسية واقتصادية خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية، حيث أصبحت الطاقة عامل استراتيجي في تحديد السياسات الدولية، وهو ما دفع بالدول إلى تعزيز سياسة طاقوية مستدامة والبحث عن بدائل لمصادر الطاقة التقليدية ،بالاعتماد على الطاقات المتجددة كسبيل لتعزيز الأمن الطاقوي وتجنب الضغوطات السياسية، وعلى الصعيد الوطني سعت الجزائر لتعزيز أمنها الطاقوي بانتهاج سياسات جديدة في إطار الانتقال الطاقوي تهدف لتبني مصادر الطاقة المتجددة والاستثمار فيها كبديل عن مصادر الطاقة التقليدية بما يضمن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في إطار الحفاظ على البيئة .

قراءة في القانون 0904 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنميةالمستدامة.

د. نسير رفيق.

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.

الملخص:

يعتبر التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في الاونة الأخيرة محط اهتكام العديد من الدول في العالم، خاصة مع العلم بأن مصادر الطاقة التقليدية غير متجددة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى هذا امسعى و أصدرت عدة قوانين من أجل ترقية الاستثمار في هذا المجال، ومن بين هذه القوانين اقانون رقم 04/09 اذي فصل فيه المشرع برنامجه الوطني لترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة والحصيلة السنوية لاستعمالها ، كما عرف اليات ترقية الطاقات المتجددة.

الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق الامن الاقتصادي في الجزائر

ذ ريـ مان حـ سن بـ وكـ لـي

طالبة دكتوراه

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر والدور الذي يمكن ان تلعبه في تحقيق امنها الطاقوي مع توضيح الافاق والاستراتيجيات المعتمدة لذلك. وخلصت الدراسة الى ان الإنتاج الطاقوي في الجزائر لا يزال مصدره طاقات ناضبة والذي بدوره يساهم في تحقيق امن طاقوي للبلاد، حيث بينت أيضا ان الجزائر تتميز بإمكانيات هائلة فيما يخص مصادر الطاقة المتجددة مع .تبني برنامج لتطويرها وفعاليتها الطاقوية بهدف تحقيق الأمن الطاقوي.

الآليات القانونية للإستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة في الجزائر.

د.لزرق امال.

جامعة وهران.

الملخص:

إنَّ الاقتصاد الأخضر يمثل المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة، بحيث تعتبر الطاقة من أهم القطاعات الاستراتيجية التي حدد الاقتصاد الأخضر الخطوط العريضة لضمان استدامتها، فهو يمثل فرصة مهمة لتعزيز التنمية المستدامة وتنويع مصادر الطاقة.

فتطوير هذه القطاعات يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن الطاقوي وتقليل الإنبعاثات الضارة بالبيئة بالرغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتخضير قطاع الطاقة إلا أنَّ ذلك لا يزال كافيا إذا ما تم مقارنته بالدول المتقدمة، ولازالت الطاقة المتجددة تمثل نسبة ضئيلة من المزيج الطاقوي في انتظار ما يمكن أن يتخذه صناع القرار مستقبلا في هذا الشأن.

آليات تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل القانون 22-18

المتعلق بالاستثمار.

د. أوباية مليكة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص :

تعتبر الجزائر واحدة من الدول الإفريقية الغنية من حيث مصادر الطاقة، فهي تملك احتياطي معتبر من البترول والغاز فهي تعد المصدر الرابع عالميا للغاز الطبيعي، والمصدر الثالث للمحروقات في إفريقيا. إلى جانب الطاقة التقليدية هذه تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة في مجال الطاقات المتجددة تؤهلها لتحتل المراتب مرموقة لإنتاج هذه الطاقات لو تم إنشاء الاستثمارات المناسبة لحسن استغلالها بشكل يضمن مستقبل الأجيال الحالية والقادمة وحماية للبيئة.

في إطار العمل لتحقيق هذا المسعى، أبرزت السلطات الجزائرية اهتمامها بتطوير الاستثمار في هذه الطاقات ،من خلال السعي إلى إرساء إطار قانوني ومؤسساتي لترقية هذا النوع من الاستثمار وحسن استغلاله خدمة للاقتصاد الوطني و حماية البيئة.

برز هذا الاهتمام أساسا اعتبارا من سنة 1998 التي شكلت الانطلاقة لاعتماد مجموعة من النصوص القانونية لتأطير وتنظيم الطاقات المتجددة باعتبارها مصدر من مصادر الطاقة من بينها :القانون رقم 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، والذي اعتبرت من خلاله الطاقات المتجددة إحدى اهتمامات

البحث العلمي في ظل البرنامج الوطني للبحث إطارها و تطورها من اجل الاستفادة من الإمكانيات الطاقوية التي تزخر بها الجزائر لاسيما في مجال الطاقة الشمسية .

و القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة ،والذي سعى لتطوير الطاقات المتجددة من خلال ترقية شعب تحويل الطاقات القابلة للاستغلال، لذلك ركز على تخفيض تأثير الطاقة بشكل عام على البيئة فسعى إلى ترشيد استغلالها. و بموجب القانون رقم 02-01 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات ، والذي نظر لأول مرة للطاقات المتجددة على أنها مجال جديد للاستثمار ،فسمح للقطاع الخاص باستغلال شكل من أشكالها وهو تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن مصادر متجددة

لكن باعتماد قانون الاستثمار الجديد بموجب القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، تغيرت نظرة السلطات الجزائرية إلى الطاقات المتجددة من كونها مجرد مصدر للطاقة إلى مجال جديد وشكل للاستثمار يتعين ترقيته وتشجيع القطاع الخاص على استغلاله .فأدرجت الطاقات المتجددة لأول مرة ضمن أحكامه بشكل صريح في إطار أنظمة المزايا ،فاعتبرت الاستثمار في الطاقات المتجددة من أشكال الاستثمار التي تستفيد من مزايا نظام القطاعات، و لذلك زيادة على الإعفاءات والتحفيزات الجبائية وشبه الجبائية التي تستفيد منها في إطار النظام العام ،فإن الاستثمار الوطني و الأجنبي في إطار الطاقات المتجددة يستفيد كذلك من المزايا المقررة في نظام القطاعات وتوزع هذه المزايا على مرحلة الإنجاز وعلى مرحلة الاستغلال لهذه المشاريع ،كما تستفيد من كل الضمانات و التحفيزات الأخرى المقررة في قانون الاستثمار ومن كل مظاهر المعاملة القانونية و الإدارية المقررة للاستثمارات في إطار القانون الجديد .

الاستثمار العمراني في المباني الخضراء بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

د. زرورو ناصر.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

يعد قطاع العمران من أهم القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها، وهو من اكبر القطاعات استهلاكا للموارد الطبيعية كالمياه و الطاقة ومساحات الأراضي الخصبة للزراعة... وأن عملية البناء ينتج عنها الكثير من المخلفات الصلبة و تلوث بمختلف أصنافه السمعي و البصري ... الخ

لتجنب هذه السلبيات التي خلقت مشاكل بيئية مختلفة، سعت عدة دول إلى ابتكار أساليب جديدة لم تكن مألوفة من قبل في الاستثمار في مجال العمران وذلك بتصميم وتنفيذ مشاريع وفق مفاهيم " العمارة الخضراء" أو " المباني المستدامة" في ظل حماية البيئة، ولا يتحقق هذا إلا بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة.

لذلك بات على قطاع العمران أكثر من أي وقت مضى تبني توجيهات العمارة الخضراء وتحمل مسؤولياته اتجاه حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بل هو مطلب حماية حقوق الأجيال المستقبلية في هذا الكون الذي لا يتحقق إلا برجوع إلى مصادر الطاقة المتجددة

في خضم هذه المعطيات لابد من طرح إشكال حول: كيف يمكن أن نجعل من الطاقات المتجددة آلية للاستثمار في العمارة الخضراء ؟

في سبيل الإجابة عن هذا التساؤل لابد وضع خطة تتمحور حول:

أولا : العمارة الخضراء في ظل التنمية المستدامة

ثانيا: الطاقات المتجددة آلية ترقية الاستثمار العمراني .

في استعداد البيئة الاقتادية الوطنية لاحتواء اللجوء الى الطاقات المتجددة :

قراءة بين النص والواقع.

أد. أيت وازو زاينة.

أستاذ.

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.

الملخص:

تعتبر الجزائر من الدول التي تولي أهمية بالغة لاستخدام الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة نظرا لما تتمتع به من موارد طبيعية يمكن الاستفتدة منها لتكون مصدرا جديدا للطاقة، فأصبح من الضروري ادماج الطاقات المتجددة ضمن المخزون الطاقوي الذي تزخر به البلاد. فمن باب الحوكمة الرشيدة للطاقة الإعتماد على هذا النوع الجديد الذي يتسم بالديمومة الاستمرارية.

في هذا الاطار تبنت السلطات سياسة طاقوية تهدف إلى تطوير و تحفيز استغلال الطاقات المتجددة و هذا اعمالا لسياسة التنمية المستدامة التي تنتهجها الدولة.

و قد سطر لآجل ذلك اطار قانوني و مؤسساتي يكفل تبني الاليات اللازمة.

إلا أن استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات يتطلب توفير التكنولوجيات و المعدات اللازمة و هذا يعني اعداد بيئة اقتصادية كفيلة باستيعاب هذا النمط الجديد في

انتاج الطاقة. ون هذا المطلق نحاول ممن خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على تقدير مدى استعداد المناخ الاقتصادي الوطني لاستقبال التعامل بالطاقات المتجددة بما يتطلبه الأمر من إمكانيات مالية وتكنولوجية من جهة مع عدم اهمال ثقافة الاستهلاك في هذا المجال من جهة أخرى؟

تكريس الحماية القانونية للبيئة آلية لضمان تحقيق

في الجزائر الأمن الطاقوي

وحيدة حمودة

طالبة دكتوراه

جامعة 8 ماي 1945، قالمة

الملخص:

انعكس تنامي الاستهلاك العالمي للطاقة على التوجهات الاقتصادية الراهنة والسياسات الاستثمارية الطاقوية وأثرها على التنمية، حيث تتطلع الجزائر على غرار باقي دول العالم الى تعزيز أمنها الطاقوي وترشيد استخدام واستهلاك الطاقة وتوفيرها وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي مستدام عن الطاقات الأحفورية الناضبة وتفادي مخاطر التلوث البيئي واثاره المباشرة وغير المباشرة التي أدت الى اختلال النظام البيئي وتشجيع المشاريع الاقتصادية الصديقة للبيئة.

يقتضي تحقيق الأمن الطاقوي تعزيز ديناميكية التحول الطاقوي من خلال تظافر العديد من الآليات على رأسها حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها، كما أن ضبط النشاطات الاقتصادية وإدماج البعد البيئي في عملية الاستثمار لاسيما في قطاع الطاقة سواء على المستوى الدولي أو الوطني يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة وضمان الفعالية الطاقوي.

الطاقات المتجددة بين السياسة التشريعية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

د.عبد الدايم سميرة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

تعتبر الطاقات المتجددة من أهم البدائل الاستثمارية المعمول بها لتحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها من الطاقات غير الملوثة للبيئة، كما أنها من بين أهم الآليات المساهمة في الحفاظ على مستقبل نظيف للأجيال القادمة من جهة، وهي بديل فعال لمواجهة مشكلة الطاقات التقليدية السائرة في طريق النفاذ، لذلك اعتبرت الطاقات المتجددة من أهم دعائم تحقيق التنمية الاقتصادية.

استنادا لذلك، لعبت الدراسات القانونية دورا هاما في إثراء موضوع الطاقات المتجددة، وذلك من خلال مختلف البرامج والمخططات المرسومة من قبل الجزائر التي تبنت سياسة واضحة المعالم بخصوص استغلال هذا النوع من الطاقات، ترجمت هذه الدراسات في العديد من النصوص القانونية، وذلك تكريسا وتحقيقا لمبدأ الالتحاق بالخيار العالمي في المجال الطاقوي، والوصول إلى الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة بما يتناسب مع متطلبات وأفاق سنة 2030.

الانتقال الطاقوي أولوية استراتيجية في الجزائر لتجسيد الحوكمة البيئية.

د.دراني ليندة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

نظرا للأضرار الخطيرة التي سببتها الطاقة التقليدية في الآونة الأخيرة على البيئة، بذلت الجزائر جهودا كبيرة في الانتقال إلى الطاقات المتجددة التي تعتبر رفيقة البيئة، من خلال وضع نصوص قانونية تشجع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتبني عدة استراتيجيات من خلال تسطيرها برامج وطنية من اجل استغلال الأمثل لهذه الطاقات وذلك بغية تجسيد مسعى الحوكمة البيئية.

سنقوم من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للطاقات المتجددة، والتوجهات الحالية والمستقبلية للجزائر للاهتمام بالطاقات المتجددة تجسيدا لاستراتيجيه طاقوية جديدة، من خلال برامج تنموية تساهم في الحفاظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة.

الاستثمار في الطاقات المتجددة، حماية البيئة، والتنمية المستدامة: أهداف تشريعية ثلاثية الأبعاد.

د.ليندة عبد الله
جامعة محمد الصديق بن يحيى

الملخص:

إن انتشار استخدام الطاقة الذي جاء كنتيجة حتمية لتزايد حجم الصناعات وتنوعها، أدى إلى القول بأهميتها، واعتبارها مطلبا حياتيا من جهة، وعنصرا مهما لتحقيق التنمية من جهة أخرى. غير أن الملاحظ أن الاعتماد على الطاقات التقليدية، خلق إشكالات على مستويين: فأما بالنسبة للمستوى الأول، فيتمثل في كونها طاقات ناضبة. وأما بالنسبة للمستوى الثاني، فيتعلق بالآثار السلبية لهذه الطاقات التقليدية المضرة بالبيئة.

إن التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة واستغلالها من شأنه أن يساعد في حل مشكل البيئة، على أساس أن هذه الطاقات المتجددة صديقة للبيئة، ناهيك عن حل مشكل نضوب الطاقة باعتبار الطاقات المتجددة هي طاقات دائمة. الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وهي المساعي التي يسعى المشرع إلى تحقيقها من خلال مجموعة من النصوص القانونية المكرسة لآليات مشجعة ومحفزة على الاستثمار في هذا النوع من الطاقة.

آليات تحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر.

د.دحماني فريدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

اهتمت الجزائر بتطوير قطاع الطاقات المتجددة من خلال توفير إطار قانوني ومؤسساتي يؤطر هذا المجال ويساعد على جذب الاستثمار في الطاقات المتجددة وكون هذا المجال يعتبر ذو أولوية بالنسبة للدولة، خاصة وان الجزائر تعتبر من الدول التي لها إمكانيات كبيرة من الطاقات المتجددة تمنحها فرص لتحقيق تحولها الطاقوي.

تقتضي هذه الدراسة الوقوف على الاطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار ودوره في دعم وجذب الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وذلك من خلال طرح التساؤل التالي: "فيما يتمثل الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار في الطاقات المتجددة ؟

بغية الإجابة على التساؤل المطروح تم تقسيم موضوع الدراسة الى محورين:

المحور الأول: تطرقنا فيه الى الإطار القانوني للاستثمار في الطاقات المتجددة

المحور الثاني: تطرقنا فيه الى الأجهزة العامة والخاصة لمتابعة الاستثمارات.

- ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة كألية لضمان الأمن الطاقوي في القانون الجزائر.

ولد علي ابراهيم. طالب دكتوراه.

جامعة الأغواط

ملخص :

تهدف هذه المداخلة إلى بيان أهمية الطاقات الجديدة في عالم اليوم وبالأخص في الجزائر، حيث أصبحت برامج الإنتقال الطاقوي ذات أولوية قصوى في الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوى، على المدى المتوسط والبعيد، وأيضا أصبحت رهان داخلي وإقليمي وإلتزام دولي ، يجب تحقيقه في ضوء سنة 2035، خاصة وأن الجزائر تملك كل الإمكانيات الجغرافية والبشرية والمادية للانخراط الحقيقي في هذه الاستراتيجية، والتحول من الاعتماد على الطاقة الأحفورية كالنفط والغاز، إلى طاقة متجددة، نظيفة وأمنة، تحافظ على التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، بشرط توفير متطلبات وبيئة مناسبة وإرادة سياسية راسخة.

الطاقات المتجددة كبديل عن الطاقات الأحفورية لتحقيق الأمن الطاقوي.

بشور رزيقة.

طالبة دكتوراه.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

يعتبر الاعتماد الكلي خلال الفترة الأخيرة في توليد الطاقة على الطاقات الأحفورية وتتمثل مصادرها في الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي ما نتج على اثره أضرار بيئية وخيمة والتي تتمثل في تغير المناخ الناتج عن تلوث الهواء، ثقب طبقة الأوزون، والاحتباس الحراري، وانقراض بعض فصائل الحيوانات، وتآكل الغطاء النباتي. نظرا لهذه المخاطر التي تهدد الحياة على سطح الأرض، لذى اتجهت بعض الجمعيات والمنظمات الدولية للمناداة بضرورة المحافظة على البيئة، وفي هذا الصدد ظهر مصطلح الطاقات المتجددة التي تستمد من موارد طبيعية متكررة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، فاستغلالها لا يولد تلوثا للبيئة ومن أهم مزياها أنها غير ملوثة للبيئة، وغير ناضبة إلا أنها لا تخلوا من السلبيات المتمثلة في ارتفاع تكلفة استغلالها ، وتحتاج توفر تكنولوجيا عالية الجودة، وهذا ما دفع بالدول النامية للعزوف عنها، إلا أن هذه السلبيات لا يمكنها أن تنقص من أهميتها، لذى اتجهت الأنظار نحو استغلالها من قبل عدة دول من بينها الجزائر ويظهر ذلك من خلال وضع اطار تنظيمي للطاقات المتجددة على المستوى الوطني، المتمثل في انشاء مؤسسات لإجراء البحوث العلمية المتعلقة بالطاقات المتجددة وتطويرها، ووضعت أيضا جملة من النصوص القانونية المتمثلة في النصوص التشريعية والتنظيمية في اطار تنظيم الطاقات المتجددة لتحقيق الأمن الطاقوي.

دور الطاقات المتجددة في استدامة السياحة الخضراء في الجزائر.

د. أيت يوسف صبرينة

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعةمولود معمري.

الملخص:

يعتبر تبني الطاقات المتجددة أمرا مهما في الحد من البصمة الكربونية،في صناعة السياحة بشكل عام،كما أن اعتماد تقنيات الطاقات المتجددة ،يحسن أداء الطاقة و يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري،فالطاقة المستدامة أمر في غاية الأهمية في سياق السياحة الخضراء المستدامة ،باعتبار هذه الأخيرة قطاع تنموي هام مهمش في بلادنا رغم ما يحمله من أهمية للاقتصاد الوطني.

تزخر الجزائر بوجهات سياحية طبيعية مهمة :ساحلية،جبلية،صحراوية و يغيرها و بماصدر متجددة وفيرة مثل الرياح،الشمس،الماء،و موارد الطاقة الحرارية أو المشتقة من الكتلة الحيوية،يضمن كفاءة الطاقة و يعزز الإنتاج،و يقدم حلول فعالة من حيث التكلفة.

لذلك تعتبر الطاقات المتجددة حل تأملي و فعال يؤدي غلى تحقيق الأهداف التنموية و البيئية في نفس الوقت ،في إطار سياحة خضراء مستدامة.

و عليه كيف يمكن للطاقات المتجددة أن يكون خيار تنافسي و فعال لتحقيق سياحة بيئية مستدامة ،وسط تهميش الدولة لهذا القطاع الحيوي و المهم للاقتصاد الوطني؟

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك بالإستعانة على مختلف الدراسات لتحديد المفاهيم المتعلقة بالعلاقة الموجودة بين الطاقات المتجددة و السياحة الخضراء، وعرض وتحليل تجارب بعض الدول السياحية التي استغلت الطاقات المتجددة من أجل ضمان استدامة السياحة الخضراء فيه.

معوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة.

د. ابراهيمي سفيان.

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.

الملخص:

كرست السلطات العمومية برنامجا للطاقات المتجددة 2011-2030، ليكون استغلال هذا المورد الجديد للطاقة ركيزة للاقتصاد الوطني. و يهدف البرنامج الى تطوير الطاقة الشمسية الضوئية و الحرارية وطاقة الرياح و ادخال مختلف فروع الطاقة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية.

كما أسست العدد من الهياكل و الهيئات المنوطة بتطوير و ترقية الطاقات المتجددة على المستويين المركزي و الجهوي.

كما أسست العدد من الهياكل و الهيئات المنوطة بتطوير و ترقية الطاقات المتجددة على المستويين المركزي و الجهوي.

و تهدف كل البرامج المسطرة إلى احترام الخصوصيات الطاقوية لكل منطقة:

-المناطق الساحلية.

-مناطق الهضاب العليا.

-مناطق الجنوب.

إلا أن سياسة تكريس و تعميم استخدام الطاقات المتجددة تطدم بالعديد من المعوقات التي يواجهها خاصة الراغبين في الاستثمار في هذا المجال . تهدف اشكالية هذه الورقة البحثية الى البحث عن اهم هذه المعوقات و اقتراح انجع الاليات لاستدراك ذلك.

مساهمة الآليات القانونية في ترقية الاستثمار في الجزائر

د. أرتباس نذير

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري.

الملخص:

تعاني مختلف الدول النامية بما فيها الدولة الجزائرية من مشكلة جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعود السبب في ذلك إلى المخاوف التي تنتاب المستثمرين الأجانب حول أمن استثماراتهم، بالإضافة إلى الصعوبات التي يتلقاها المستثمر الأجنبي للولوج إلى ساحة الاستثمارات في الميدان الوطني.

هذا ما يقتضي السعي نحو ترقية النشاط الاستثماري من خلال توفير مجموعة من العوامل التي تساهم وتلعب دورا هاما في استقطاب هؤلاء المستثمرين، ولعل أهم هذه العوامل هي توفير المناخ المناسب لتجسيد هذه الاستمارات على أرض الواقع، ولا يتوفر ذلك إلا بتوفير مجموعة من الضمانات والتحفيزات لتجسيد الاستثمارات

-

التوصيات.

بعد النقاش العام لمختلف الاشكاليات التي أثيرت حول محاور الملتقى و اقتراح العديد من التوصيات من المشاركين:

إجتمعت لجنة التوصيات المتكونة من الأساتذة الباحثين و ممثلي الهيئات المتخصصة المشاركين في الملتقى، الاتية أسماؤهم:

- أد . إقلولي محمد. رئيس لجنة التوصيات.

-أد. أيت وازو زاينة رئيسة الملتقى.

-أد. حمليل نوارة المقررة العامة للملتقى.

-أد.تاجر محمد عضوا.

-أد. كايس شريف عضوا.

-أد. قندوزي ابراهيم. عضوا.

-أد. سعيداني ججيقة. عضوا

-أد. إقلولي ولد رابح صفية. عضوا

-أد. شيخ ناجية عضوا.

–أد. مخلوف سعيد. عضوا.

–أد.شيخي مراد. ممثل وزارة البيئة والطاقات المتجددة. عضوا.

–أد. صبايحي ربيعة. عضوا.

–أد. إرزيل الكاهنة. عضوا.

–أد. زيد المال صفية عضوا.

–أد. فتحي وردية. عضوا.

–د. صديقي عبد الرحمان عضوا.

–د. سيماوي اسماعيل، مدير بحث بمركز تطوير الطاقات المتجددة عضوا.

–د.اسياخم مراد. ممثل محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية عضوا.

–د. نعار فتيحة. عضوا.

–د. بن نعمان. عضوا.

–توازي لامية. عضوا.

ولقد تمت دراسة واعتماد التوصيات التالية:

أولا: ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية التالية:

الأمر رقم 02-01 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات بإدماج الطاقات المتجددة في شبكة توزيع الكهرباء ذات التوتر المنخفض و استغلالها.

تعديل القانون رقم 04-09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة و ذلك بتكريس نظام خاص بالاستثمار في الطاقات المتجددة يتماشى مع خصوصية هذا القطاع.

ثانيا: ادراج الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص و المؤسسات الأكاديمية.

ثالثا: إدراج نصوص تنظيمية تمنع انتاج و استيراد المصابيح المستهلكة للطاقة.

رابعا: تأسيس مخابر خاصة لمراقبة جودة المنتجات الطاقوية وفقا للمقاييس العالمية لضمان الجودة و أمن المستهلك.

خامسا: دعم وترقية الاليات الحديثة في مجال العزل الحراري و تخزين الطاقة الحرارية في قطاع البناء.

سادسا: نشر الوعي بأهمية الطاقات المتجددة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.

سابعا: ضمان الدعم المالي والفني للبحوث العلمية في مجال الطاقات المتجددة.

ثامنا: تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة بالتحفيزات الإدارية والمالية خوصا فيما يتعلق بمنح التراخيص توفير وتسهيل التمويل والقروض البنكية، والعقار الصناعي.

تاسعا: ادراج تخصصات الطاقات المتجددة في قائمة تسميات المهن و الوظائف المستفيدة من دعم تشغيل الشباب.

المقررة العامة للملتقى: **رئيسة الملتقى.**

أد. حمليل نوارة **أد. أيت وازو زاينة.**

فهرس المحتويات.

تقرير عن تنظيم الملتقى.....ص02.

الهيئة المشرفة على الملتقى.....ص03.

برنامج أشغال الملتقى.....ص09.

نظرة حول التأطير القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر.....ص15.

الضوابط الدستورية للإستثمار في الطاقات المتجددة في القانون الجزائري.....ص16

الطاقات المتجدة في ظل القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار.....ص17

L'tablissement et la mis en œuvre des politiques énegetiques.....ص18

الطاقات المتجددة: طاقة بديلة لدعم الأمن الإقتادي وتحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر.....ص19

عن دور لجنة ضبط الكهرباء والغاز في ضبط ناعة الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي.....ص20.

Les énergies renouvelaables et la transition énergetique : état des lieux.....ص21.

حرية الاستثمار في الطاقات المتجددة: أي مانة في قانون المنافسة؟.....ص22.

دعم الابتكار في الطاقات المتجددة بجامعة مولود معمري.....ض.23

الطاقات المتجددة بين حماية البيئة وتحقيق الأمن الطاقوي.....ص25.

الإستثمار في مجال البنى التحتية لدعم المشاريع الخضراء: المعوقات والتحديات.....ص26

التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة في ترقية النسيج العمراني:

بين متطلبات العصرنة وأبعاد التنمية المستدامة.....ص27

دور الشركاء الإجتماعيين في إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر و ضمان الأمن الطاقوي.....ص28.

التحفيزات الجبائية والفرص التمويلية للمؤسسات الناشئة الخضراء في القانون الجزائري.....ص29

الأمن الطاقوي في الجزائر بين الحماية البيئية والطاقات المتجددة.....ص30.

الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة.....ص31.

الاستثمار في الطاقات المتجددة الية لاستدامة الأمن الطاقوي.....ص32

تعزيز الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق الأمن الطاقوي.....ص33.

محددات ومتطلبات تحقيق الأمن الطاقوي و التنمية المستدامة في الجزائر

في طل التحول إلى الطاقات المتجددة.....ص34

ضمان الأمن الطاقوي في الجزائر و اعتبارات الحد من التغيرات المناخية.....ص32

L'assurance responsabilité professionnelle :sécuriser les acteurs des énergies renouvelables pour une transition écologique réussie. ص37

الاستثمار في الطاقات المتجددة تحقيقا لاستدامة طاقوية و تكيف ايكولوجي.....ص38.

التوجه القانوني للجزائرإلى الطاقات المتجددة لتحقيق الأمن البيئي.....ص39

دور الطاقات المتجددة في تحقيق أأمن الطاقوي.....ص34

ضمان الأمن الطاقوي في الجزائر واعتبارات الحد من التغيرات المناخية.....ص40

أهمية الاستثمار في الاقتصاد الأزرق ودوره في دغم الأمن الطاقوي في الجزائر.....ص43

دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأمن الطاقوي.....ص44

الطاقات المتجددة في الجزائر بعد تنموي مستدام لمرحلة ما بعد النفط(دراسة في الفرص والتحديات).....ص45

الاستثمار في الطاقات المتجددة وفؤصة تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....ص46

التجربة التونسية في استغلال الطاقة الشمسية لتعزيز الأمن الطاقوي.....ص47

إحلال الطاقات المتجددة ودورها ف إنجاح الانتقال الطاقوي : الجزائر نموذجا.....ص48

الاستثمار في الطاقات المتجددة حتمية لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر.....ص49

مركز الطاقات المتجددة ضمن قانون الاستثمار رقم 22-18.....ص50

Le développement des énergies renouvelbles en Algérie : enjeux et perspectives à l'horizon 2030.....ص51

دور الطاقات المتجددة في تعزيز الأمن الطاقوي في اطار التنمية المستدامة.....ص52

قراءة في القانون 04/09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة.....ص53
الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق الأمن الطاقوي.....ص54
الاليات القانونية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر و الطاقات المتجددة ف القانون الجزائر.....ص55
اليات تشجيع استثمار في الطاقات المتجددة في ظل القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار.....ص56.
الاستثمار في الطاقات المتجددة في مجال المباتي الخضراء لضمان الاستدامة العمرانية.....ص57
في استعداد البيئة الاقتصادية الوطنية لاحتواء اللجوء الى الطاقات لمتجدة : قراءة بين النص والقانون.....ص58.
تكريس الحماية القانونية للبيئة لضمان تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر.....ص60
الطاقات المتجددة بين السياسة التشريعية وتحقيق التنمية الاقتصادية.....ص61
الانتقال الطاقزي أولوية استراتيجية في الجزائر لتجسيد الحوكمة البيئية.....ص62
الاستثمار في الطاقات المتجددة حماية للبيئة والتنمية المستدامة:أهداف تشريعية ثلاثية الأبعاد.....ص63
اليات تحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في الحزائر.....ص64
ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة كالية لضمان الأم الطاقوي في القانون الجزائري.....ص65
الطاقات المتجددة كبديل عن الطاقات الأحفورية لتحقيق الأمن الطاقوي.....ص66
دور الطاقات المتجددة في استدامة السياحة الخضراء.....ص67
معوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة.....ص68
مساهمة الاليات القانونية في ترقية الاستثمار في الجزائر.....ص70.
التوصيات.....ص71.